



الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة ٧٤

الثلاثاء، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الحاضر الرسمية

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البندان ٩ و ١١١ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/61/2)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه
والمسائل ذات الصلة

للعمل الرائع الذي اضطلعوا به. غير أن صدور التقرير متأخرا
لم يسمح لنا بدراسته بالتفصيل. ولذلك، ستكون ملاحظاتي
ذات طبيعة عامة. وتحفظ المجموعة الأفريقية بحقها في إبداء
آرائها بصورة أوضح بشأن هذه المسألة في الوقت المناسب،
وهي قضية هامة بالنسبة للمنطقة الوحيدة التي ليس لديها
عضو دائم في المجلس.

من خلال الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي في
عام ٢٠٠٥، أعلن رؤساء دولنا وحكوماتنا التزامهم الجاد
بالعمل على تعزيز الأمم المتحدة، لا سيما بإصلاح هيئتها
الرئيسية المخولة بصيانة السلم والأمن الدوليين: مجلس الأمن.
وإن المجموعة الأفريقية تعتبر إصلاح مجلس الأمن مسألة
رئيسية تتطلب الكثير من الالتزام من كل واحد كي نحرز
تقدما ونكيف منظمتنا خلال عملية الإصلاحات التي
بدأناها.

السيد أباني (النيجر) (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف
عظيم لي أن أتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية بشأن بندي
جدول الأعمال اللذين ننظر فيهما في هذه المناقشة. وفي هذا
الصدد، أود أن أقدم بالشكر للسيد ناصر عبد العزيز النصر،
الممثل الدائم لدولة قطر، على عرضه تقرير مجلس الأمن
(A/61/2). وتود المجموعة الأفريقية أن تعرب أيضا عن
شكرها للفريق العامل المفتوح العضوية على تقريره عن
مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة أعضائه والمسائل
ذات الصلة (A/60/47).

وتود المجموعة الأفريقية أن تنتهز هذه الفرصة لتؤكد

من جديد موقفها من هذه المسألة. فلقد تم الإعراب عن
ذلك الموقف في توافق آراء إزيليوني وتأكد في إعلان سرت

إننا ندرك أن جزءا كبيرا من عمل مجلس الأمن يتعلق
بأفريقيا، القارة المعرضة للصراع، ونثني على أعضاء المجلس

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



قطر ورئيس مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، على عرضه التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة، الوارد في الوثيقة A/61/2.

تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به ممثل كوبا باسم حركة عدم الانحياز. ونود كذلك أن تتقدم بالتهنئة للأعضاء المنتخبين حديثاً في مجلس الأمن لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ - إندونيسيا وإيطاليا وبلجيكا وبنما وجنوب أفريقيا. ونأمل أن يعطوا عمل المجلس زخماً جديداً.

إننا نعتبر التقرير السنوي لمجلس الأمن المرفوع إلى الجمعية العامة تقريراً هاماً. فهو لا يفي بمتطلبات الميثاق ذات الصلة فحسب، بل والأهم من ذلك، يفي بواجبات المجلس تجاه العضوية الموسعة الممتلئة في الجمعية العامة. فالتقرير يتيح لجميع أعضاء الأمم المتحدة متابعة عمل المجلس. والمأمول أن توفر مناقشة الجمعية العامة للتقرير معلومات نافعة للمجلس عن أدائه.

إن التقرير السنوي لمجلس الأمن عنصر هام في العلاقة المنصوص عليها في الميثاق بين هاتين الهيئتين الرئيسيتين. وتطلب المادتان ١٥ و ٢٤ من مجلس الأمن أن يرفع تقارير سنوية، وإن اقتضت الضرورة، تقارير خاصة، إلى الجمعية العامة لتتخذ فيها. ويشير هذا بكل وضوح إلى ضرورة أن يكون المجلس مسؤولاً أمام العضوية الواسعة. وفي هذا الإطار، ينبغي أن تتاح للجمعية العامة الفرصة لتقييم أداء المجلس والحكم عليه خلال السنة المنصرمة. وأعضاء المجلس، بدورهم، ينبغي أن تتاح لهمك الفرصة لإيلاء اهتمام دقيق لمخاوف وملاحظات وتعليقات العضوية الواسعة.

ويأمل وفدي أن تلقى الملاحظات والاقتراحات التي قدمناها في الجمعية العامة الاهتمام المناسب من قبل أعضاء مجلس الأمن وهم يضطلعون بمسؤولياتهم نيابة عنا جميعاً في صون السلم والأمن الدوليين. ولكي تتمكن العضوية الواسعة

وهو يقوم على المبادئ التالية: أولاً، يجب أن يكون الإصلاح جزءاً لا يتجزأ من عملية الإصلاح الشاملة الجارية في الأمم المتحدة. ثانياً، إذا أريد لهذه الإصلاحات أن تكون فعالة، فيجب وضع حد للظلم التاريخي الذي ارتكب بحق بعض المناطق. ويجب أن تتجه نحو تحقيق مشروعية أكبر بالضرورة عن طريق زيادة العضوية في الفئتين، بالإضافة إلى تحسين أساليب العمل. وهذا من شأنه أن يعني شفافية أكبر لا يمكن إلا أن تخدم قضية صون السلم والأمن الدوليين.

ختاماً، بالنسبة لنا، يجب أن يتم اختيار الممثلين الأفارقة وفقاً للطريقة التي يحددها الاتحاد الأفريقي بنفسه. وبينما تبقى المجموعة الأفريقية مفتوحة لأي حوار بناء مع جميع الهياكل المعنية، تؤكد مجدداً أن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يتم بطريقة ديمقراطية، كي يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار تطلعات كل واحد منا بلا استثناء.

وعلى هذا الأساس، تأمل المجموعة الأفريقية أن ترى ذلك الحل التاريخي، الذي يجعل أفريقيا القارة الوحيدة غير الممثلة في مجلس الأمن، قد تم تصحيحه. ولهذا السبب، فإن إجماع إزيلوبي، الذي يمثل الموقف الأفريقي المشترك، يتكون من مقعدين دائمين بكل ما لهما من امتيازات بما في ذلك حق النقض؛ وخمسة مقاعد غير دائمة، مما يعني منح مقعدين إضافة إلى المقاعد المخصصة في ظل الوضع الراهن.

هذا هو الموقف الذي رُفع إلى الجمعية العامة بمشروع القرار A/60/L.41، الذي تعتقد المجموعة الأفريقية أنه يعبر عن الديمقراطية ويأخذ بعين الاعتبار التوجه الحالي في العالم.

السيد حميدون (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يسر وفدي أن يشارك في هذه المناقشة المشتركة بشأن بندي جدول الأعمال ٩ و ١١١. ونود أن ننضم إلى الآخرين في الإعراب عن شكرنا للسفير ناصر النصر، الممثل الدائم لدولة

ألا يجازف بالتدخل في الصلاحيات التي تقع حقا تحت مسؤولية الهيئات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة. وفي ضوء عمل المجلس المتزايد، سيكون من المفيد إبقاء المناقشات المواضيعية ضمن الحد الأدنى في أية سنة بعينها. وينبغي ألا تعقد مجرد إجراء المناقشات فقط، وإنما بهدف إحراز نتائج ملموسة. ومن شأن ذلك أن يترك أثرا لا على أداء مجلس الأمن فحسب بل أيضا على الأمم المتحدة بأسرها.

إن وفدي يرحب بمواصلة المجلس نظره في قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط من خلال إحاطاته الشهرية ومناقشاته المفتوحة. ولكنها لم تترك أثرا ملموسا على الحالة في الميدان. فالعنف يتواصل دون توقف، بينما يتصاعد الموت والدمار، لا سيما على الجانب الفلسطيني. وأنا نتساءل: كيف يحدث كل هذا حتى عندما تكون هذه المسألة قيد نظر المجلس المتواصل. يجب على المجلس أن يحافظ على سمعته وأن يحسنها بفرض سلطته على هذه القضايا. ويجب أن يضطلع بمسؤولياته في صون السلم والأمن. ويجب على المجلس أن يقاوم استغلاله من أي طرف ومحاولة ذلك الطرف منع المجلس من اتخاذ إجراء من شأنه أن ينهي الصراع ويستعيد السلام والأمن ويمنع المزيد من فقدان الأرواح.

أما بخصوص البند ١١١ من جدول الأعمال، فنود أن نسجل أننا نتفق مع الرأي السائد بأن مجلس الأمن بحاجة إلى الإصلاح بصورة شاملة سواء فيما يتعلق بأساليب عمله أو بتوسيع عضويته لجعله أكثر مشروعية واشتمالية وتمثيلا وشفافية. وموقف الدول الأعضاء بخصوص هذه المسألة معروف جيدا. لكننا مستاءون من عدم توفر الإرادة السياسية ومن الانتقائية التي ظهرت في معالجة شتى جوانب الإصلاح. ويبدو أن هناك ترويجا لبعض الجوانب وقلة اهتمام بالجوانب الأخرى، لا سيما تلك المتعلقة بمجلس الأمن.

من إبداء الملاحظات، تحتاج الدول الأعضاء إلى الوقت للتحضير لهذه المناقشة. ونأسف من أن المجلس لم يعتمد التقرير إلا يوم الأربعاء الماضي، ولم ينشر، بالتالي، كوثيقة رسمية، إلا في أواخر الأسبوع الماضي مما حرم الدول الأعضاء من الوقت الكافي لدراسته وتقديم تعليقات شاملة. ونأسف من أن يكون هذا قد تكرر مرة أخرى هذا العام. ونحث المجلس على توفير التقرير في وقت مبكر أكثر في المستقبل.

ونود أن ننوه بالتحسن في أساليب عمل المجلس. لكن التقرير ما زال ينقصه الوصف الموضوعي والتحليلي لعمل المجلس. إن إدخال المزيد من التفاصيل والتحليل، فيما يتجاوز السرد الوقائي للعمل، يمكن بالتأكيد أن يساعد العضوية الواسعة للأمم المتحدة على تقدير الظروف التي أثرت في قرارات المجلس بخصوص قضية بعينها. ومن شأن هذا أن يتيح تقديرا أكبر للإنجازات التي تحققت أو الصعوبات التي واجهها المجلس في المسائل التي ينظر فيها. ومن شأنه أن يسمح لغير الأعضاء في المجلس تقديم اقتراحات إليه بشأن التدابير الممكنة لإدخال المزيد من التحسينات على عمله.

ويلاحظ وفدي أن المجلس قد عالج عددا كبيرا من القضايا خلال الفترة قيد الاستعراض، وأن أعماله تزداد بصورة مطردة. فلقد عقد ما مجموعه ٢٥٠ اجتماعا واعتمد ٨١ قرارا وأصدر ٦٥ بيانا رئاسيا. وما زال الصراع وانعدام الاستقرار في أفريقيا يستأثران بعمل المجلس.

أن إجراء مناقشات مواضيعية يفيد في تحسين فعالية المجلس. فتبادل الآراء بين غير الأعضاء في المجلس وأعضائه في هذه المناقشات المواضيعية المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين يسمح بتطوير استراتيجيات ملائمة أكثر شمولية وتكاملا، وتنخرط فيها جميع الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة. ومع ذلك، ينبغي لمجلس الأمن عندما يقوم بهذه الممارسة

توسيع العضوية الدائمة، فينبغي لنا أن نمضي إلى توسيع فئة العضوية غير الدائمة، على أن تبقى مسألة توسيع العضوية الدائمة قيد النظر المتواصل.

ويشعر وفد بلدي بأن الوقت قد حان للمضي قدماً ولإبداء الدول الأعضاء إرادتها السياسية لإصلاح مجلس الأمن. فالقصد من أي إصلاح هو تحسين المنظمة ولا ينبغي النظر إليه على أنه انحياز إلى جانب مجموعة واحدة أو عدد من المجموعات.

في الختام، أود أن أعرب عن دعمنا المستمر للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. ويعتقد وفد بلدي أن مناقشة مسألة إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن تستمر من خلال هذا الفريق العامل.

السيدة الرئيسة، إن ماليزيا ستستمر بالعمل والتعاون الوثيق معكم، ومع الدول الأعضاء الأخرى والأمين العام لاستكشاف أفكار جديدة من أجل إصلاح مجلس الأمن.

السيد يوسف (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل النيجر نيابة عن المجموعة الأفريقية والبيان الذي أدلى به ممثل كوبا نيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز.

ترى الجزائر أن من الحكمة عقد هذه المناقشة المشتركة لأن المسألتين قيد المناقشة مترابطتان. والحقيقة إن ممارسة المجلس، وهي للأسف غير منعكسة أو منعكسة بقدر غير كافٍ في تقريره إلى الجمعية العامة، تشكل مقياساً هاماً لتقييم طبيعة وعمق الإصلاح الذي نرغب في أن نراه في أداء هذه الهيئة لوظيفتها، التي تتسم بأهمية استراتيجية بالنسبة لعمل المنظمة.

إن جوانب القصور التي تعرقل الطريقة التي ينفذ بها المجلس ولايته، والتي برزت خلال المناقشة السنوية لتقريره،

ويود وفدي أن يؤكد مجدداً أن الإصلاح ينبغي أن يعالج أيضاً مسألة حق النقض، بهدف التخلص منه في نهاية المطاف عملاً بمبدأ السيادة المتساوية كما توخاها الميثاق. إن امتياز حق النقض ما زال السبب الرئيسي في تقويض مصداقية الأمم المتحدة وقدرتها على العمل كمؤسسة ديمقراطية. وإذا كان للمرء أن يثمن حكم القانون فوق القوة التقليدية والاعتبارات السياسية فلا بد لمبادئ الديمقراطية الحقيقية أن تسود.

لقد قُدِّم العديد من المقترحات والصيغ لمعالجة استعمال حق النقض. وتواصل ماليزيا تمسكها بالموقف الداعي إلى تنظيم ممارسة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لحق النقض وذلك لمنع سوء استعماله من قبل المتمتعين به لواد رغبات الأغلبية بصورة ظالمة. وكانت ماليزيا قد اقترحت أنه إلى أن يتم تحقيق هدف إلغاء حق النقض، فهناك حاجة إلى تعديل حق النقض بحيث يلزم عضوان دائماً العضوية ومدعومان من ثلاثة أعضاء آخرين في المجلس لمنعه من اتخاذ أي قرار.

ثمّة عنصر هام آخر ينبغي معالجته فوراً من خلال تحسين أساليب عمل مجلس الأمن ألا وهو مسألة التدخل في عمل الجمعية العامة. وقد شهدنا على مر السنين أن مجلس الأمن يتناول مسائل لا تدخل في مجال اختصاصه. وبدلاً من التجاوز على ولاية الجمعية العامة، سيكون من الأجدى للمجلس أن يتدارس سبل كفالة أن تؤخذ آراء مجموع الأعضاء في عين الاعتبار في عمليات صياغة القرارات وصنع القرار.

وفيما يتعلق بتوسيع المجلس، فإن ماليزيا تؤيد بالكامل توسيع العضوية في كلتا الفتنتين، على أساس التوازن الجغرافي والتعبير عن الحقائق السياسية الجغرافية للعالم المعاصر. ونحن نعيد تأكيد موقفنا بأنه إذا تعذر الاتفاق على

العديد من المقترحات الوثيقة الصلة، وذلك بفضل قرار الجمعية العامة ٢٤١/٥١. ويجب الاعتراف بأننا نواجه مقاومة من جانب الأعضاء الدائمين، وبخاصة ضد تنفيذ تلك المقترحات العديدة، بما في ذلك التحديث والاعتماد النهائي للنظام الداخلي للمجلس وقصر استخدام حق النقض على المسائل التي تمثل تهديدا حقيقيا للسلم وتندرج بالتالي في إطار الفصل السابع من الميثاق.

وفي هذا السياق، أود أن أبدي بضع ملاحظات أعتقد أنها قد تساعد في كبح ميل المجلس إلى التجاوز بشكل خاص على اختصاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي إعادة تركيز عمله على الولاية المناطة به باعتباره الهيئة التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الشأن، سيكون من المناسب بالنسبة لأعضاء المجلس - وهذه الملاحظة موجهة أيضا للأعضاء غير الدائمين - أن يقاوموا محاولات إعطاء المجلس دور واضح المعايير، سواء ذات الطبيعة السياسية أو القانونية. إن المهمة المناطة بالمجلس هي التصرف في حال وجود تهديد أو خرق للسلم والأمن الدوليين.

وتتعلق المسألة هنا بشكل خاص بالمناقشات المواضيعية التي تتدخل بلا سبب وجيه في اختصاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في حين أن إسهام هذه المناقشات في عمل المجلس والمنظمة في مجموعها لم تثبت جدواه على الإطلاق. وعلاوة على ذلك، فإن أغلبية الدول الأعضاء تنظر إلى تلك المناقشات على أنها تعبر عن رغبة في تهميش الجمعية العامة. كما أنها تشكل مصدر توتر في العلاقات بين الهيئتين. ولهذا السبب، رفضت الجزائر تنظيم مناقشة من ذلك النوع خلال فترة رئاستها لمجلس الأمن.

تُظهر بوضوح جلي بأننا قد نكون واهمين إن اعتقدنا أنه يمكن إحداث تغيير كبير في ممارساته في ضوء عضويته الحالية وإجراءات عمله وصنع القرار فيه. ومن هذا المنظور، فإن تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة يمثل برهانا على عجز المجلس عن التطور على النحو الذي ترغب أن تراه أغلبية الدول الأعضاء.

وبعبارة أخرى، كما كانت التقارير السابقة، يحمل التقرير المقدم إلينا اليوم نفس أعراض المشاكل التي شجبناها باستمرار. وقد قدمت كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز قائمة طويلة بتلك المشاكل. والواقع إن التقرير، سواء من حيث الشكل أو المضمون، لا يُمكن الجمعية العامة من إجراء تحليل جاد وكامل لعمل المجلس خلال الفترة قيد البحث. والاتجاه نحو تقليص هذه المناقشة إلى مجرد حدث شعائري يتأكد عاما بعد عام. فالتقرير لا يفي بأي حال بالمتطلبات السياسية والقانونية النابعة من واجب الخضوع للمساءلة الذي يقع على عاتق مجلس الأمن، بموجب الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة.

إن الغموض الذي يميز العلاقات بين المجلس والجمعية العامة ليس موضوع البحث هنا. ومن الواضح أن هناك رغبة في منع الجمعية العامة من ممارسة حقها في دراسة عمل المجلس وهو الحق المكرس في الميثاق. وفضلا عن ذلك، فإن الدول الأعضاء التي تنتقد عمل المجلس لا يمكن أن تلام على أي نقص في المقترحات لتصحيح نواقص معينة. وفي حقيقة الأمر أن معظم عمليات التحديث في إجراءات عمل المجلس، التي انعكست في المزيد من الانفتاح أمام البلدان غير الأعضاء في المجلس وفي تحسين شفافية عمله، قد دفع إليها الفريق العامل التابع للجمعية العامة المعني بإصلاح مجلس الأمن.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن موجز المناقشات الذي يصدره رئيس الجمعية العامة حول هذه المسائل يتضمن

ولا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد في إطار الفصل الثامن من الميثاق، وضرورة التعاون بعد ذلك مع المنظمات الإقليمية. وفي هذا الصدد، نرحب بأن هذا الموضوع يحتل مكانا هاما في جدول أعمال المجلس. وإن التعاون الوثيق بين الاتحاد الأفريقي ومجلس السلام والأمن التابع له ومنظماته دون الإقليمية يسر إحراز التقدم في تسوية بعض الصراعات في غرب أفريقيا وفي منطقة البحيرات الكبرى بصفة خاصة.

وتعزيز هذا التنسيق وتكثيفه ضروري أكثر من أي وقت مضى من أجل مواجهة الأزمات في دارفور وكوت ديفوار والصومال. واليوم، كما يتبين من خلال قرار مجلس الأمن ١٧٠٦ (٢٠٠٦) بشأن دارفور، يمكن قياس مدى الضرر الذي يقع حين تنعدم الجهود المشتركة. وكان بوسع الأمم المتحدة أن تجعل من دارفور نموذجا لنجاح التعاون والتفاعل مع المنظمات الإقليمية.

ولا يسعني أن أختتم هذا الموضوع بدون الإشارة إلى واجب المجلس ومسؤوليته في الدفاع عن مبادئ الميثاق والشرعية الدولية حين تتعلق، بصفة خاصة، بنضال الشعوب من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير. وهذه حالة سكان الصحراء الغربية، الذين ينتظرون من المجلس أن يفي بالتزاماته وعوده بتمكينهم في النهاية من ممارسة هذا الحق من خلال استفتاء حر يتمتع بالمصداقية.

وقد أكدت الجزائر مرارا أن إصلاح مجلس الأمن لا يمكن اختزاله في مجرد عملية حسابية لزيادة عدد المقاعد. ولدينا اعتقاد راسخ بأن أي خطة لإصلاح المجلس ينبغي تقييمها من حيث قدرتها على تلبية متطلبات ثلاثة: الديمقراطية والتمثيل والفعالية. وبعبارة أخرى، لن يحقق إصلاح المجلس أهدافه كاملة ما لم يساهم في تحقيق الديمقراطية الحقيقية في العلاقات الدولية، وإصلاح المعونة المتعددة

ومن المهم أن يأخذ مجلس الأمن في اعتباره وأن يتكيف مع الصورة المؤسسية الجديدة للمنظمة، التي تنعكس بشكل خاص في إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام. ولا يستطيع مجلس الأمن بعد الآن أن يعتمد على عذر انتهاك حقوق الإنسان للنظر في حالات تخلو بوضوح من تهديد يمكن إثباته للسلام والأمن الدوليين. وبالمثل، يجب أن تعمل لجنة بناء السلام بوصفها محفلا لتعزيز تدابير الجهود لكي يتمكن المجتمع الدولي من ضمان الدعم الملزم للبلدان التي تمر في مرحلة ما بعد الصراع وللمساعدة في ترسيخ السلام والاستقرار الدائمين. ودور مجلس الأمن هو التأكد من أن الانتقال إلى مرحلة بناء السلام يتم تنفيذه في ظل أفضل الظروف الممكنة.

لقد أناط أعضاء الأمم المتحدة بمجلس الأمن المسؤولية الأولية، مرة أخرى، عن صون السلم والأمن الدوليين. وتفويض المجلس بهذه المسؤولية، التي تتصل بمجالات حساسة كالسلم والأمن، إنما تدلل على أن المجلس يجب أن يحترم رغبة الذين أوكلوا إليه هذه الولاية، لا سيما عندما تعبر عن هذه الرغبة أغلبية كبيرة.

ويسري هذا الأمر، بشكل خاص، على قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط، حيث أن مجلس الأمن يتجاهل بطريقة منهجية قرارات الجمعية العامة بهذا الشأن. إن استخدام حق النقض لمنع المجلس من ممارسة مسؤولياته إزاء قضية الشعب الفلسطيني والصراع العربي-الإسرائيلي يمثل تحديا لرغبات المجتمع نفسه الذي يفترض أن المجلس يتصرف بالنيابة عنه. علاوة على ذلك، فإن عجز المجلس عن الاجتماع وطلب وقف إطلاق النار بينما كان لبنان وشعبه يواجهان حربا إجرامية لمدة شهر كامل يمثل انتحارا يقوض مع الأسف مصداقيته.

والأمن الدوليين، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة، يكمن في افتقار أنشطته إلى العدالة.

واليوم نشهد عمليات غزو دول ذات سيادة ترتكب علانية وتدعم أو يتسامح معها رغم ما ينجم عنها من مذابح الأبرياء، بينما تتعرض جهود الدول الأعضاء دفاعاً عن سيادتها للإدانة باعتبارها تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وجميع هذه الحقائق بالطبع تثير تساؤلاً كبيراً عما إذا كانت لمجلس الأمن قدرة على تقييم من يقوم بالتهديد ومن يتعرض للتهديد.

إن مجلس الأمن يعالج مسائل هامة كثيرة، وفقاً لمصالح بلدان محددة؛ الأمر الذي يلحق الضرر بثقة الدول الأعضاء بالمجلس.

ومن الجدير بالذكر كيف اتسم مجلس الأمن بانعدام المسؤولية والتحيز في معالجة المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فوفقاً للإطار الذي اتفقت عليه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في عام ١٩٩٤، كان يتعين على الولايات المتحدة أن تمتنع عن توجيه أي تهديد نووي ضد الجمهورية الشعبية الديمقراطية وأن تقوم بتطبيع العلاقات معها. وكان يتعين على الولايات المتحدة أن تزود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بمفاعلات للماء الخفيف، وكان يتعين على الجمهورية الشعبية الديمقراطية تفكيك جميع برامجها النووية عندما تكمل الولايات المتحدة تشييد مفاعلات الماء الخفيف.

غير أن الولايات المتحدة لم تنفذ الإطار المتفق عليه، توقعاً منها أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وشك الانهيار. وبصفة خاصة، أعلنت إدارة بوش بعد مجيئها إلى السلطة بقليل بطلان الإطار المتفق عليه، واعتبرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جزءاً من "محور للشر" وهددت بتوجيه ضربة نووية وقائية ضدها. ومع ازدياد تهديدات

الأطراف، وظهر نظام عالمي مبني على القانون، وإقامة نظام أممي جماعي حديث وفعال يجسد حق الجميع في الأمن والتنمية.

ولكي تتاح للإصلاح فرصة التمتع بأوسع نطاق ممكن من الدعم من الدول الأعضاء، وهو شرط مسبق للنجاح، يجب في رأينا أن يفني الإصلاح الذي طال انتظاره بشرطين أساسيين. أولاً، يجب أن يحترم مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. ثم يجب عليه أن يجعل هدفه تصحيح الاختلالات بمنحه حيزاً كبيراً للبلدان النامية. ويجب قطعاً، بصفة خاصة، تصحيح الظلم الذي وقع على القارة الأفريقية، وذلك بمنح أفريقيا في المجلس الموسع التمثيل اللائق بثقلها، سواء من حيث المقاعد الدائمة أو غير الدائمة.

غير أن من الواضح أنه لن يتسنى إحراز تقدم ما لم تتوافر الإرادة لتحديث إجراءات عمل المجلس، لا سيما ممارسة حق النقض. وربما يكون الحل المتمثل في تخلي المتطلعين إلى المقاعد الدائمة عن هذه الميزة جذاباً من وجهة نظر ما يمكن أن نسميه الواقعية السياسية، ولكن من غير المتصور تطبيقه لسببين على الأقل. أولاً، لأن حق النقض يمثل مشكلة، وتراه الغالبية العظمى من الدول عتيقاً وغير ديمقراطي. وثانياً، لأن الاتحاد الأفريقي، الذي أكد مرة أخرى اليوم بوضوح وثبات حقه في مقعدين دائمين بكل ما يترتب على ذلك من مزايا، قد رفض إيجاد فئة ثالثة من أعضاء المجلس لا تتمتع بميزة حق النقض هذه، بغض النظر عن الشكوك التي تحيط بها بنوع خاص.

السيد باك جيل يون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): من الضروري أن تكفل الأمم المتحدة الإنصاف في أنشطة مجلس الأمن لكي يسهم في السلام والأمن الدوليين. وأحد أسباب عدم تأدية المجلس للدور المتوقع منه بدرجة كبيرة في الجهود من أجل السلام

الإنسانية، والتي تزور تاريخها العدواني وتزيّنه، من مقعد دائم في المجلس.

السيد ميورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): قبل نهاية السنة بأيام قليلة نجتمع هنا في الجمعية العامة اليوم، مثلما نفعل كل سنة، لتحليل تقرير مجلس الأمن، وتبادل وجهات النظر مجددا حول مسألة إصلاحه، المسألة الضرورية العالقة الوحيدة لتعزيز مصداقيته ومشروعيته. ويبدو أنه من غير الضروري تقريبا، أن نكرر مجددا، ما دأبنا على تأكيده طوال فترة من الوقت: إذا لم نتمكن من الاتفاق على إصلاح المجلس، فسيكون من الصعب جدا تحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئت هذه المنظمة.

ومن المؤسف أن يكون تقرير المجلس، كما في جميع السنوات السابقة، نصا جافا مسهبا يكاد يكون سردا زمنيا للاجتماعات والوثائق. وبلادي التي كانت عضوا في المجلس في السنتين الماضيتين، لديها منظور جديد ومستكمل حول كيفية عمله فعليا. لقد شاركنا باهتمام في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتوثيق والمسائل الإجرائية الأخرى، الذي أحرز تقدما هذه السنة برئاسة اليابان المتسمة بالكفاءة. لقد حاولنا، إلى جانب أعضاء آخرين غير دائمين، الوصول إلى اتفاق حول تحسين التقرير السنوي بجعله أكثر موضوعية وتحليلا، لكن ذلك لم يكن مقبولا لدى الأعضاء الدائمين. ومع أنه كانت هناك خطوات تقدم بطيئة على صعيد علاقة المجلس بالعضوية العامة للهيئات الأخرى، ولا سيما الجمعية العامة، فإن الاتفاقات التي توصل إليها الفريق العامل التابع للمجلس والمعني بالتوثيق كانت طفيفة وذات طابع طوعي. ونعتقد أنه كان بإمكان المجلس أن يفعل المزيد لتحسين أساليب عمله وتكثيف مشاوراته مع الجمعية لإنتاج تقرير سنوي أشمل من حيث الجوهر.

الولايات المتحدة حدة في كل يوم، لم يكن أمام الجمهورية الشعبية الديمقراطية من خيار آخر سوى الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دفاعا عن المصالح العليا للدولة ومن ثم اختارت طريق صنع الأسلحة النووية.

بيد أن مجلس الأمن، العاجز عن مجرد النطق بكلمة واحدة ضد تهديدات الولايات المتحدة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، اتخذ قرارا بفرض جزاءات فيما يتعلق بالتجربة النووية التي أجرتها الجمهورية الشعبية الديمقراطية واضطّل بها دفاعا عن النفس.

واليوم تبرهن كثير من الحقائق والوقائع الخاصة بالأمم المتحدة ببلاغة على أن مجلس الأمن مهيا للعمل من أجل صون مركز الولايات المتحدة كدولة عظمى، بدلا من صون السلام والأمن الدوليين. ولن يصبح مجلس الأمن جهازا مسؤولا، يسهم بصفة خاصة في السلام والأمن الدوليين، ولن تتحسن الثقة بالمجلس، إلا بعد أن يحظر الأحادية والاستبدادية، وينبذ ازدواجية المعايير.

وينبغي أيضا أن يهدف إصلاح مجلس الأمن قيد النظر حاليا إلى ضمان العدل في أنشطة المجلس. فلن يخدم الإصلاح بغير هذه الطريقة غرضه الرئيسي - بأن يفرض على المجلس إنجاز رسالته بموجب الميثاق في ظل الظروف المتغيرة في فترة ما بعد الحرب الباردة. وإصلاح مجلس الأمن ليس مسألة مقولبة لتوسيع عضويته وتعديل أسلوب عمله. إذ ينبغي إصلاح المجلس في جوهره.

وفيما يتصل بتوسيع عضوية مجلس الأمن، نرى أنه ينبغي مراعاة مبدأ ضمان التمثيل الكامل لبلدان حركة عدم الانحياز والبلدان النامية، التي تشكل أكثرية أعضاء الأمم المتحدة. ونعتقد أنه لا يمكن للبشرية أن تتلافى تكرار تاريخ الحروب العدوانية والحارق التي وقعت في القرن الماضي إلا إذا حرمت اليابان الدولة التي ارتكبت جرائم ضد

أنه يجب التغلب على التشدد والمطامح الوطنية في سبيل تحسين منظمتنا.

لذا، فإننا ندعو جميع الأطراف مجدداً إلى البدء باتصالات غير رسمية للحصول على توافقات إقليمية في الآراء تأخذ في الاعتبار متغيرات التناوب والعضوية لمدة أطول. ولا يمكن لأهدافنا من التوسيع أن تكون بلا حدود، كما ينبغي لأية زيادة في عدد الأعضاء أن تأخذ في الحسبان كفاءة مجلس الأمن مستقبلاً. فيجب علينا أن نكون واقعيين فيما يتصل بالأعداد المشمولة في التوسيع. فتحسين أساليب العمل، والشفافية الأفضل، وحصر استخدام حق النقض في حالات خطيرة مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وسواهما، ينبغي أن تكون أهدافنا في هذه المرحلة من التفاوض، وموضوع المناقشة بين الأعضاء الدائمين.

لهذه الأسباب جميعاً نعتقد أنه ينبغي مواءمة المصالح الوطنية مع المصالح العالمية. فالحاجة إلى صون السلم والأمن الدوليين ينبغي أن تكون هدفاً غير قابل للتصرف. ولهذا، فإنني، باسم بلادي، أدعو جميع أعضاء الجمعية العامة إلى الاضطلاع بمسؤولية الاستجابة لإصلاح مجلس الأمن، باقتراح واقعي وإيجابي يكون ثمرة التزام مشترك بين الجميع، بما يتيح للمجلس العمل بكفاءة أكبر، ويجعله أكثر ديمقراطية وشمولية.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): أشكركم،

سيدتي، على عقد هذه المناقشة حول تقرير مجلس الأمن ومسألة التمثيل العادل فيه وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة.

كما أشكر الممثل الدائم لدولة قطر، زميلي السفير النصر، على عرضه للتقرير. وإنني أعجب دائماً بأولئك الذين يستطيعون عرض ما يتعذر عرضه. إن زميلي، الممثل الدائم لسويسرا، قارن التقرير بدليل الهاتف، وتباضعه المعهود،

ونعتقد جازمين أنه يمكن لمجلس الأمن أن يضمن شفافية أفضل في أعماله بزيادة اجتماعاته مع المجتمع المدني وتحسين نوعيتها. وأثناء وجود الأرجنتين في المجلس خلال السنتين الماضيتين هاتين، حافظت على الحوار الموضوعي الجاري مع المنظمات غير الحكومية حول جميع المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس. ونرى أنه يمكن بذل جهود أكبر بالإضافة إلى الاجتماعات وفق صيغة آريا. ومن هذا المنطلق، نقدر التقدم الإيجابي في الشفافية، الذي تم إحرازه في هاتين السنتين الماضيتين حول مسألة عظيمة الأهمية هي انتخاب الأمين العام الجديد.

وقد حاولنا بدء مناقشة حول مشروع القرار المقدم من مجموعة الأمم الصغيرة الخمس - "الخمس الصغار" - في الفريق العامل المعني بالتوثيق لكنه تبين أن ذلك مستحيل أيضاً. وسيكون من الأفضل للأمم المتحدة لو أن مناقشات اليوم أسفرت عن مستوى أداء أفضل لمجلس الأمن، استناداً إلى مفهوم أن هذه المناقشة وسلطة تقديم توصيات إلى المجلس هما من الصلاحيات المعطاة للجمعية العامة بموجب المادة ١٠ من الميثاق.

وهذه الملاحظات حول أساليب العمل والعلاقات بين المجلس والجمعية تثبت صعوبة إضافة أعضاء دائمين جدد، لأن ذلك سيشترك وطأة أكبر على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول.

والأرجنتين تضم صوتها مجدداً إلى الأصوات الداعية من داخل المنظمة إلى بداية جديدة، أي إلى تفاوض تفصيلي وبناء وصادق وفوق ذلك واقعي، لإصلاح مجلس الأمن وتوسيعه. ونرى أنه ينبغي ألا يكون هناك راجحون أو خاسرون في هذا الإصلاح فقد شهدنا جميعاً التجربة السلبية للسنة الماضية - سنة إصلاح الأمم المتحدة - آخذين في الاعتبار أن إصلاح المجلس لا يزال بانتظار التنفيذ. ونعتقد

يتعين على الأمم المتحدة أن تصبح قابلة للتاريخ، ولكنها عاجزة عن أداء هذا الدور لأنها لم تتمكن من إصلاح نفسها بفعالية. وهذا لا يؤثر على الأمم المتحدة فحسب. فهو ينطوي أيضا على نط حكم يعاني من أزمة أساسية.

خذ، مثلا، صندوق النقد الدولي. لقد وضعت بنوده عام ١٩٤٤، وإن التوتر بين عام ١٩٤٤-١٩٤٥ والعالم الذي تغير بشكل كبير اليوم هو السبب الحقيقي لعجزه عن تقليل الشروط المفروضة على البلدان النامية، حتى في آخر أداة لدعم السياسات عام ٢٠٠٥. ولهذا السبب عمقت توصياته المالية الأزمة الاقتصادية الآسيوية لعامي ١٩٩٧-١٩٩٨، ولهذا السبب ليست لديه حتى ولا فكرة واحدة تستحق الذكر بشأن كيفية تصحيح الاختلالات التي تشكل جوهر انعدام الاستقرار الاقتصادي في عصرنا.

لقد أنشئ هيكل مجلس الأمن في نفس الوقت تقريبا الذي تم فيه إنشاء هيكل الصندوق، عام ١٩٤٥. ولذلك ليس من قبيل الصدفة أن العلاجات أو الحلول المقترحة هي نفسها تقريبا، ألا وهي التصدي لمسألة حق النقض، ومسألة الشفافية والخضوع للمساءلة، ومسألة إعادة تخصيص المقاعد على أساس صيغة جديدة، ومسألة التعيينات. وليس هذا من قبيل الصدفة البحتة. فهو يبين أن ما فعلناه حقا، بالإبقاء على هذا الهيكل على قيد الحياة، هو أننا جلبنا في نهاية المطاف، الأذرع والأيدي والأرجل إلى القرن الحادي والعشرين ولكننا أبقينا الرأس والقلب في منتصف القرن العشرين. فكيف يمكن لهذا المخلوق الغريب التائه أن ينشط أي شيء أو أن تكون له أي أهمية للعالم؟

ولذلك أعتقد أن من الجلي بما فيه الكفاية - وهنا نحن لا نتسم بالإجحاف - إذا كان الصندوق، على سبيل الافتراض، قادرا على الحفاظ على استقرار العالم الاقتصادي، وإذا تمكن مجلس الأمن فعلا من صون السلم والأمن

كان في الحقيقة غير منصف لدليل الهاتف، لأن دليل الهاتف يتضمن، على الأقل، أرقام هواتف مفيدة. وإذا كان التقرير دليل هاتف، بأي شكل من الأشكال، فإنه دليل بدون أرقام. ولسان حاله يقوم: "لا تتصلوا بنا، نحن سنتصل بكم".

وعلى كل حال، أعتقد أن التقرير جاء ركيكا في اللغة وغامضا في المضمون. ولا يحتوي إلا على التمرير اليسير - في الحقيقة لم يحتو على أي شيء - فيما يتصل بدوافع اتخاذ قرارات محددة. وحذفت منه أيضا حالات الاختلاف في المجلس إنه ضعيف في القانون ومثير للجدل في مساق أساليب العمل، مما يثبت ببساطة أن التوصيات بشأن أساليب عمل جديدة لم يتم اعتمادها فعاليا. وما لم يكن هناك أعضاء يمكن محاسبتهم على تحويل تلك التوصيات إلى حقيقة واقعة، لا نرى كيف يمكن اعتمادها.

وعلى أية حال، أعتقد أن التقرير يمثل فعلا أعراض أزمة أعمق بكثير ورمزا لها. وهو شيء أعتقد أننا جميعا بوسعنا رؤيته. إن أغلبية البلدان النامية، التي تشكل الأغلبية في الجمعية العامة، والبلدان الصغيرة الضعيفة ينبغي أن تسأل نفسها ما إذا كان إرهاب مناقشة الإصلاح ليلا ونهارا على مدى ما يزيد على عام ونصف قد زاد ما نشعر به من خيبة إزاء نتائجها. ألا يحرم ذلك في نهاية المطاف، من الإحساس بالملكية؟ وهل يعني ذلك أن المنظمة تستجيب أكثر للصغير والضعيف، وأن هناك المزيد من الإنصاف والعدالة في المنظمة؟

وكما قلت أنفا، إن ذلك يمثل أعراضا لأزمة أعمق. وكما تعرفون، لقد ولى التوازن القديم للحرب الباردة ولكن لم يحل محله توازن جديد. فالعالم القديم قضى نحبه ويتعين أن يولد العالم الجديد الذي لا حول له ولا قوة. وبدلا من انقضاء الليل ببطء وبزوغ فجر جديد، فإن ما لدينا فعلا هو فجر عالم بكل أعبائه وأحزانه. وفي ذلك السياق، يمكن بل

بدون تذليل المشكلة، قد يمكن تحقيق وهم الإصلاح، ولكن هل سيتم تذليل أي مشكلة من المشاكل التي نواجهها فعلاً؟

إن مجلس الأمن نفسه، كما نعرف جميعاً، يبدو أنه يشارف على نهاية حياته الافتراضية. ولقد ظهرت بالفعل شروخ هيكلية. ولذلك فإن ما نحتاجه هو مخططاً هندسياً للمؤسسة بكاملها لا من أجل المبنى فحسب بل من أجل ما هو في الداخل وما هو قريب منه. ويتضح ذلك اتضاحاً كبيراً من العديد من الأحداث الأخيرة التي ذكرها العديد من الأعضاء خلال هذه المناقشة. ولقد قال الأمين العام، مثلاً، أن طريقة تصدي المجلس للأحداث الأخيرة زعزعت إيمان العالم بسلطة المجلس وشرعيته ونزاهته.

ولم يتم حل أية مشكلة حقيقية بنجاح وتسويتها تماماً؛ ويمكن القول إن العديد منها بات أسوأ. وما شهدناه يدل على إثبات قانون الحركة الثالث لنيوتن - أنه توجد لكل قوة قوة تعادلهما في الحجم تعمل في الاتجاه المعاكس. ولقد قيل "فلتستتب العدالة حتى وإن أطبقت السماء على الأرض"، ولكن عدالة مجلس الأمن، إذا قدر لها أن تستتب، فإنها ستستتب بعد أن تطبق السماء فعلاً على الأرض. ولذلك كنا ننشغل إلى حد كبير في مطاردة الأوهام.

في فترة ما بعد الحرب الباردة، لم يعد نظام الضوابط والتوازنات الذي كان سائداً سابقاً في الجمعية العامة قائماً هناك. ولذلك ليس من المستغرب أننا شهدنا استلاب مجلس الأمن تدريجياً لسلطات الجمعية العامة. ولقد حدث ذلك في عملية الإصلاح ذاتها. ولن أتطرق إلى التفاصيل ولكن اسمحوا لي أن أذكر لجنة بناء السلام من بين أشياء عديدة أخرى. فلقد تمت مناقشتها في عمل هذه الهيئة. فهي مسؤولة عن التضييل وإحداث انقسامات أعمق وإذا واصلنا العمل على هذا المنوال، فلن نرى سوى أن الأمم المتحدة تخشوشن تدريجياً، مع تعميق الريبة.

الدوليين، فيمكن قبول حتى هيكليهما الباليين والبعيدتين عن الكمال، وربما الظالمين أيضاً. لكن من الواضح أن هذا ليس هو واقع الحال. ولذلك ثمة ضرورة ملحة للإصلاح.

وبعدم القيام بالإصلاح، فأنا نبقي فعلاً على قيد الحياة نظام حكم عفى عليه الزمن ويفضي إلى نتائج عكسية في الخارج - خارج هذه الجدران - مما يمنع تحقيق التنمية والتوصل إلى نتائج تفيد البلدان كافة، ومن هنا يأتي الإرهاق الذي يبدو مرئياً حتى في هذا اليوم في هذه القاعة، في الحضور وفي الإحساس بالملكية. ولذلك، من الضروري التصدي للمشاكل الحقيقية. ولا أتكلم اليوم من حيث مشروع قرار أو نص قدمته مجموعة الأربعة، ومن المؤسف أن العديدين يتكلمون عن قرار "الاتحاد من أجل توافق الآراء" ونصوص الماضي. فيتعين علينا أن نرى ماهية المشكلة ومن ثم نضع حلولاً لتذليلها.

وهنا يأتي تشبيه رسم صورة في محله تماماً. فيمكن التوصل إلى نتائج إذا واصلنا التخلص من الرسوم التخطيطية الأولى، وغيّرنا باستمرار قماش اللوحة. وفي النهاية، فإننا سنحسن موضوع الصورة، - وهذا ما نأمل. ولكننا لن نحقق أي شيء إذا غيّرنا موضوع اللوحة أو تخلصنا منه. ولذلك، من المهم أن نرى ما هي المشاكل الحقيقية اليوم وندرس الحلول التي تستهدف تذليلها.

وأود لذلك أن نستكشف، مع أعضاء الجمعية الآخرين، ماهية تلك المشاكل الحقيقية وما إذا كان باستطاعتنا التوصل إلى تفاهم بشأنها، ومن ثم يمكننا أن نقرر بشأن العناصر التي يمكن أن توفر حلاً. ولا توجد فائدة في الإصلاح لمجرد الإصلاح، كما قيل، أو في وضع حلول لمشاكل تختلف اختلافاً كبيراً عن المشاكل التي نواجهها، لأن تلك الحلول لن تساعد البتة. فهي ستقدم وهماً بالإصلاح - وهم التغيير - بدون تغيير فعلي. وبمجرد توسيع مجلس الأمن

للمساءلة؟ هل الأعضاء غير الدائمين اليوم يخضعون للمساءلة، وإن كانوا، فأمام من؟ هل المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات التي تصوت للأعضاء غير الدائمين وتنتخبهم قادرة على مساءلتهم؟ الانتخابات إذن، خاصة إذا اتخذت شكل المزايدات، يصعب أن تضمن الخضوع للمساءلة.

لدينا حالة تفتقر فيها إحدى الهيئات إلى الكمال. هل يمكن فعلا لانتخاب أعضاء غير دائمين لهذه الهيئة، في وجه الواقع المتمثل في القوة، أن يجعل الأعضاء أكثر خضوعا للمساءلة؟ أليس من المحتمل أن يجعلهم أقل خضوعا للمساءلة وأن يزيد من صعوبة مساءلتهم؟

وكما في حالة الاقتصاد، حيث لا يتم الوصول بالرفاه إلى حده الأقصى فقط من خلال ضبط الأسعار أو من خلال تحرير التجارة، بل من خلال انتهاج سياسات مباشرة إيجابية تتعامل مع العمالة، وهذه كما قد نتذكر كانت في الواقع الفكرة الكيترية الكامنة وراء منظمة التجارة الدولية التي ولدت ميتة، فكذلك يلزم وضع سياسات إيجابية منفصلة بشأن الخضوع للمساءلة. وهذا معناه أن ننظر في مسألة إحداث ثورة دائمة من خلال آلية استعراض مستقلة ذاتيا ودائمة، ربما من خلال إجراء تعديل أو إضافة إلى الفصل الثاني من الميثاق، لتجسيد المبدأ الديمقراطي، بل أقدم مبدأ ديمقراطي يعود إلى روسو، وهو حق حجب الثقة. عندئذ توجد لدينا خضوع فعلي للمساءلة. وكان هذا في الواقع ما اقترحه عدد لا بأس به من البلدان النامية الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، في اجتماع غير رسمي عقد مؤخرا وكانت نسبة حضوره عالية.

بهذه الطريقة يمكن أن تكون لدينا مساءلة حقيقية. ويجب أن تشمل هذه المسألة الأمم المتحدة بأسرها، بما فيها الأمانة العامة، وليس مجلس الأمن وحده. فسوف تمس مسألة

هل يمكن تصحيح هذا الاستيلاء التدريجي حقا بزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين - بالتجديد؟ أنا أ طرح أسئلة ليس إلا. هل سيكون بوسعنا إعادة التوازن بهذه الطريقة؟ إن الحالة بالغة الصعوبة. فثمة تضاد تدريجي للشرعية، والقرارات تفتقر إلى الكثير والمقبولية متدنية، بحيث أصبح تزايد استخدام القوة ضروريا. وفي هذه الحالة، أصبح مجلس الأمن شيئا لا يمكن لدولة منفردة أن تتحدها بسهولة؛ والميثاق عاجزا عن الإلزام بفعالية؛ والجمعية العامة عاجزة عن التقييد؛ ومحكمة العدل الدولية عاجزة عن إجراء المراجعة تلقائيا. إن حق المراجعة في القرار الشهير الذي أصدره القاضي مارشال في قضية ماربري ضد مديسون يشكل مبدأ ديمقراطيا أساسيا. فهل ستحل إضافة مزيد من الأعضاء غير الدائمين مشكلة علاقات القوة المتبادلة هذه؟ وهل سيصلح ذلك فعلا الحالة؟ أم أنه سيجعلها كما قال رئيس منتدى الدول الصغيرة - التي تشكل الأغلبية الشاسعة في هذه المنظمة - صديقي الممثل الدائم لسنغافورة، تزداد سوءا؟

واضح تماما أن هذا من شأنه أن يجعل الأمور أسوأ كثيرا بضمانه أن نسبة الـ ٨٠ في المائة أو نحوها من أعضاء الأمم المتحدة الذين لم يحظوا قط بعضوية مجلس الأمن سوف يستمرون في عدم التمتع بعضويته. أما في حالة وجود عنصر التجديد، أي إذا أمكن استمرار التجديد للأعضاء غير الدائمين، ألن يخفف ذلك بالفعل من فرصة حصول دولة صغيرة وضعيفة على مقعد، بينما يمكنها اليوم أن تأمل في التمثيل بالمجلس مرة كل ٤٠ عاما؟ ألن تنخفض هذه الفرصة إلى مرة كل ٨٠ عاما؟

لننظر في مشكلة أخرى أبرزها كثير من الأعضاء: مشكلة الخضوع للمساءلة. وللأسف أن الكثيرين قد خلطوا بين هذه ومشكلة الانتخابات. هل الانتخابات وحدها هي التي تضمن الخضوع للمساءلة. هل هي كافية؟ قد تكون شرطا ضروريا، ولكن هل هي شرط كاف لكفالة الخضوع

متجددة، وما إلى ذلك، بإسهاب شديد في ذكر مشاكل مجلس الأمن ومشاكل السلام والأمن التي يعاني منها العالم اليوم، ومع ذلك رأى أننا بمجرد إضافة مقاعد لأعضاء غير دائمين تتجدد عضويتهم يمكننا أن نحل تلك المشاكل. لقد أشار بإسهاب إلى مشكلة اغتصاب سلطة الجمعية العامة، ولكنه شعر بأن إضافة أعضاء غير دائمين يمكن أن تعالج ذلك. ولو كان الحال كذلك، فلماذا لم يخفف الأعضاء غير الدائمين تلك المشاكل حتى الآن؟ لماذا لم يتمكنوا من كبح جماح اغتصاب السلطة؟

لعلنا لا نكتفي بالإصلاح من أجل الإصلاح. وبالمثل، عند النظر في حل مؤقت، ينبغي أن ننظر فيما إذا كان هذا الحل من شأنه أن يعالج بالفعل المشاكل الأساسية لعلاقات القوة وحكم القلة والخضوع للمساءلة. وإلا فسيكون الحل المؤقت من جديد مجرد إصلاح من أجل الإصلاح. سيوهم بالتغيير دون إحداث تغيير فعلي، ويترك جميع المشاكل الحقيقية دون معالجة. بل إنه قد يزيدا سوءا.

فلا نفعلنّ إذن ما حذر منه الشاعر شيلي ذات يوم، وهو أن نذهب إلى حانوت النبيذ لنطلب فحذا من الضأن. فإذا أراد الإنسان النبيذ، فعليه بالذهاب إلى حانوت النبيذ؛ ولا ينبغي أن يذهب إليه طلبا لفخذ من الضأن. فلن يجديه ذلك نفعا.

كذلك إذا نظرنا إلى مسألة قابلية المقاعد للتجديد، سنرى أنهما قد جُرِّيت بالفعل. لقد جُرِّيت وُسِّمَحَ بها ومورست فعلا، في منظمة تدعى عصبة الأمم. فلا هي أنقذت عصبة الأمم ولا هي كفلت الخضوع للمساءلة. وهذه حقيقة من حقائق التاريخ.

عندما أنظر إلى الحجج التي يسوقها الداعون إلى إضافة مقاعد غير دائمة قابلة للتجديد، يتبادر إلى ذهني أحد كبار الروائيين في الولايات المتحدة اليوم، وهو توماس

المساءلة الأعضاء الدائمين الجدد، وتمس جميع الأعضاء غير الدائمين، وتمس الأمانة العامة. وينبغي أن تشمل كل أولئك. وهنا أرى أن يتخذ دستور الولايات المتحدة نموذجا في هذا الصدد، لأن فيه توازنا مثاليا بين المرونة والخضوع للمساءلة. ومن ثم فهنا أيضا يمكن للأمين العام أن يتمتع بالمرونة اللازمة لتعيين نائب الأمين العام ووكلاء الأمين العام، ولكن مع عقد جلسات استماع وتأكيد لهذه التعيينات من جانب الجمعية العامة ضمانا لمبدأ الخضوع للمساءلة.

يجب علينا إذن أن ننظر في المشاكل الفعلية القائمة. فهل مجرد إضافة أعضاء غير دائمين لهم مقاعد قابلة للتديد والتجديد يحل المشاكل الموجودة بالفعل؟ إن هذه المشاكل نتيجة لتركيز الدم بشكل غير طبيعي في جهاز واحد وعدم تدفقه في الأجهزة الأخرى، مما أصابها بالضمور. ويزكرنا هذا بأبيات من قصيدة للدكتور جونسون، ترد في روايته غير المعروفة أيرين:

”سعيدة الأرض التي فيها تتدفق دورة القوة

في كل عضو من جسد الدولة“.

أما في حالة عدم وجود هذا التدفق، وإذا كان لدينا بالفعل واقع حكم القلة وواقع تركيز السلطة، ألن يكون الحل الذي لا يتصدى لمشاكل تركيز السلطة أو مشكلة حكم القلة أو لقضية الخضوع للمساءلة أو مسألة علاقات القوة مجرد إصلاح لأجل الإصلاح، يمنحنا وهما بالإصلاح دون حدوث إصلاح فعلي؟

يتعين علينا إذن أن نكون غاية في الوضوح بشأن ماهية المشاكل الفعلية القائمة وكيفية التصدي لها. وحينئذ فقط قد يمكننا أن نضع حلولاً تقدم عوناً حقيقياً للأمم المتحدة وتغير التوازن الأساسي.

لقد أفاض أحد المبشرين الرئيسيين بنظرية الاكتفاء بإضافة أعضاء إلى الأعضاء غير الدائمين وعقد انتخابات

ثانياً، لماذا لم تعتمد أساليب عمل جديدة في الفترة الماضية التي تتجاوز نصف قرن؟ من الواضح تماماً أنها لم تعتمد، وهذه حقيقة. فهل ستؤدي إضافة مزيد من الأعضاء غير الدائمين إلى اعتماد أساليب عمل جديدة؟ وما لم يكن هناك أعضاء جدد بين الأعضاء الدائمين الذين يقدمون مبدأ الأهلية الانتخابية - مبدأ الخضوع للمساءلة - والذين يحاطون بإجراءات مساءلة مباشرة ومنفصلة من خلال آلية استعراض دائمة وقابلة للاستدامة الذاتية، وبالتحديد عبر إضافات إلى الفصل الثاني فيما يتعلق بحق حجب الثقة، هل يمكن لمثل أساليب العمل هذه أن تتحقق؟ أو هل يمكن تحقيق ذلك بمجرد اعتماد قرار آخر أو إضافة أعضاء دائمين جدد؟

وفوق كل شيء، هل مثل هذا الحل قادر على تمكين أفريقيا؟ فلا يمكن أن يكون هناك إصلاح بدون تمكين أفريقيا، التي كانت ضحية التاريخ وما زالت في العديد من النواحي، ولذا سيكون مثل هذا الحل بدون جدوى. وهل سيعزز هذا الحل وصول البلدان الصغيرة والضعيفة إلى مجلس الأمن؟ وهل سيزيد من مشاركتها في الهيئات الفرعية للمجلس؟ هذه هي الأسئلة التي يجب أن نطرحها على أنفسنا؟

وهذا القرار - ٢٦٧ (د-٣) - كما ذكرت، يشير إلى مسألة حق النقض. وبالتأكيد، تحدث أعضاء كثيرون عن مبدأ حق النقض، وهو مبدأ هام. ومع أنه يقال أن الشيطان يكمن في التفاصيل، لا بد لنا من دراسة كل شيء بالتفصيل، كل التفاصيل الدقيقة وبشيء من الدقة. وما هي مشكلة حق النقض؟ هذه المشكلة في أساسها، على الأقل وفقاً للمناقشات التي استمعت إليها أمس واليوم في هذه القاعة، إما أن تكون مشكلة كمية تتعلق بإعطاء المزيد من البلدان حق النقض فوراً، أو مشكلة نوعية تتعلق بكيفية وضع قيود على ممارسة حق النقض لضمان استخدامه لتعزيز مبادئ

بينشون، وروايته المنشورة حديثاً، برغم العصر، التي يتساءل فيها: "ماذا كانوا يفعلون بالخارج هنا في هذا الزمن المتأخر من التاريخ" ووراءهم "كنايات الموتى الكثيرة" جميعاً؟

أظن أن من المهم أن نتناول هذه القضايا الحقيقية. وليس لدينا عقيدة جامدة فيما يتعلق بأي حل من الحلول. لسنا متشبثين بأي فكرة ثابتة. بل كما قلت، لنرسم صورة لموضوع فعلي. ودعونا لا نلقي بالموضوع بعيداً. يمكننا أن نستمر في نقل اللوحة التي نرسم عليها من مكانها، لا نمانع في ذلك؛ ليس لدينا ما نتشبه به في هذا الصدد. كما يمكننا أن نستمر في التخلص من الرسوم التخطيطية الأولية، وليست هذه مشكلة. ولكن دعونا لا نتخلص من الموضوع ذاته، لأننا ما لم نتصد للمشكلة الرئيسية، فما الجدوى مما نفعله؟

وانتقالاً إلى أساليب العمل، أرى أن أهم قرار بشأن أساليب العمل، ما لم تخني الذاكرة، كان القرار ٢٦٧ (د-٣) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٤٩. وقد اعتمد ذلك القرار بالفعل. وكان يتناول مشكلة حق النقض؛ وتناول مشكلة إسداء الجمعية العامة للمشورة حتى فيما يتعلق بالمسائل التي كانت موضع مناقشة جارية في مجلس الأمن؛ وتناول مسألة انضمام البلدان المساهمة بقوات لعملية صنع القرار، وليس مجرد المناقشة؛ وتناول مجموعة كبيرة من المسائل، لن أذكرها، حتى لا أستغرق من وقت الجمعية أكثر مما يجب. ولكن يمكن للأعضاء الاطلاع عليه.

ثمّة شيان يسترعان النظر في ذلك القرار. أولاً، إذا قارنا عالم ١٩٤٩ بعالم اليوم، سنجد أنه حدث تناقص تدريجي في سلطة الجمعية العامة. فعلى الأقل قُدِّم ذلك القرار بالفعل في عام ١٩٤٩ وتم اعتماده بأغلبية ساحقة. أما اليوم فقد بلغنا نقطة يصعب فيها على مجموعة الأمم الصغيرة الخمس مجرد تقديم مشروع قرار، ناهيك عن اعتماده.

ربما سيكون بوسعنا أن ننظر في أغلبية خاصة في مجلس الأمن أو الجمعية العامة يمكنها التغلب على استخدام النقض في مجلس الأمن.

ولكن، مرة أخرى، هناك توتر في الميثاق بين صون السلم والأمن - إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب، كما تقول العبارة الشهيرة - وبين الدفاع الفعلي عن الحقوق الفردية. ويقدم المجلس بسرعة بالغة على إدراج مسائل متعلقة بالحقوق الفردية في جدول أعماله، ولكن بدون المضي حتى نهاية هذا المنطق، مع أنه من الخطأ إدراج مسائل تعتبر في حقيقة الأمر تعديلاً غير رسمي للمادة ٣٩ بشأن تحديد ماهية التهديد للسلم والأمن. وقد جرت تعديلات أخرى من هذا القبيل، كالتعديل على المادة ٢٩، الذي يعطي تفويضاً بإنشاء هيئات فرعية، ولكن من خلاله تم إنشاء محاكم قانونية. وجلي هنا بكل وضوح أن مجلس الأمن لا يملك السلطة القانونية، وبالتالي لا يمكنه أن يمنح هذه السلطة لمحكمة. ومجلس الأمن هيئة لتنفيذ القانون بشأن السلم والأمن من حيث أنه أداة لإطفاء الحرائق فيما يتعلق بالسلم والأمن وليس لسن القوانين.

ويدرج مجلس الأمن الحقوق الفردية في جدول أعماله، ولكنه غير مستعد للذهاب إلى نهاية المطاف بالنسبة لنموذج الحقوق الفردية حيث لا يوجد مكان لحق النقض. فحق النقض لم يكرس في نموذج الحقوق الفردية. وهذا يعيدنا إلى مسألة القيود. فهناك قيود أخرى ممكنة فيما يتعلق بحق النقض. وبصفة خاصة، إذا نظرنا في بحث أوبنهايم الجدير بالثقة: القانون الدولي: بحث علمي، فإنه يقول بوضوح إن العضو الدائم إذا ما استخدم حق النقض ضد إجراء تعديل على الميثاق صوتت مؤيدة له أغلبية ثلثي المجتمع الدولي - وهو بالتالي لمصلحة المجتمع الدولي - فإن ذلك سيكون بمثابة إساءة استخدام لحق النقض. وسيكون ذلك غير قانوني لأنه لن يكون استخداماً لحق النقض من أجل

القانون الدولي ومصالح المجتمع الدولي وليس لمجرد خدمة مصالح وطنية منفردة.

أليست هذه هي المشكلة؟ وإذا كانت كذلك، هل يمكن وضع قيود على حق النقض؟ هناك من يعتقدون ويقولون أن حق النقض لم يتم تعديله على الإطلاق. والرد السريع على ذلك هو أن حق النقض تم تعديله. والأمر الوحيد هو أن ذلك التعديل جرى من خلال عملية غير رسمية، وبالتالي من خلال شيء ما زال ضعيفاً قانونياً.

صحيح أن الميثاق يتكلم عن توافق الأصوات لجميع الأعضاء الدائمين. وإذا ما قرأنا التعليقات على الميثاق في عام ١٩٤٦، سنجد أن الامتناع عن التصويت قد عومل على أنه استخدام لحق النقض. ولكن الأمر ليس كذلك اليوم. والمشكلة هي أن ذلك النوع من التعديل هو في الواقع شكل من سن القوانين من خلال خرق القانون، لأن الميثاق لا يمكن تعديله إلا من خلال عملية رسمية، وهي تلك المكرسة في المادتين ١٠٨ و ١٠٩؛ ولا يمكن تعديله بطريقة غير رسمية من جانب الأعضاء الدائمين. ولكن هذا ما حدث بالفعل. ووجه القصور في ذلك أن الجمعية العامة لا يمكنها معارضة قرار اعتمد مع امتناع عن التصويت من جانب عضو دائم كقرار لاغ قانوناً وذلك بسبب مبدأ التقادم - لأن ذلك كان مقبولا لفترة طويلة. ومن الناحية القانونية، لا يمكن للجمعية العامة أن تصر على استمرار الممارسة، لأن الأعضاء الدائمين يستطيعون العودة إلى التفسير السابق في الوقت الذي يختارونه بدون أي عائق قانوني.

ولذلك يجب أن نرى كيف يمكن وضع قيود على حق النقض. وأعتقد أن دستور الولايات المتحدة - الذي أشرت إليه آنفاً - يتضمن أفكاراً أساسية للغاية فيما يتعلق بهذه المسألة، لأنه ينص على أن النقض من جانب الرئيس يمكن التغلب عليه من جانب الكونغرس. وفي هذا المجال،

عجين. والخيار هو بين الجوهر والظل، وبين حقيقة التغيير أو مجرد الوهم، وبين أن نستمر في الوضع الذي نحن فيه أو نستمر في وضع أسوأ حتى مما نحن فيه.

وبطبيعة الحال، سنعمل على إعداد هذه المقترحات مع دول أعضاء أخرى. ونحن منفتحون على الأفكار ومستعدون للنظر في كل المقترحات والأفكار، ولا نريد إلا الوفاء بشرط واحد، وهو أن تتصدى للمشاكل التي أوجزناها. وحينذاك فقط - كما قال أحد الزعماء في منتدى عقد مؤخرا في نيودلهي - سنكون في وضع يمكننا من التغلب على مشاكل الانقسام، والكتل العسكرية والقوة والأنشطة الخطورة، ومن تحويل هذه الهيئة فعلا إلى قوة من أجل السلام والتقدم والازدهار.

وننظر إلى هذه العملية في نهاية المطاف على أنها عملية شاملة. ونحن كبلدان نامية نود أن نعالج مشكلة استبعاد البلدان النامية، ولكننا نود أن نعالج مشكلة الاستبعاد بطريقة شاملة. وهذه هي تركة مهاتما غاندي، ونلسون مانديلا، فيما يتعلق بما نؤمن به وندافع عنه.

السيد شريكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
من المعروف تماما أن النظام الدولي يمر الآن بتحول وظيفي يقترب بأزمات حادة وصراعات مترسخة. وهذا هو، في التحليل النهائي، السبب الجذري للعقبات التي تعترض سبيل إصلاح الأمم المتحدة، وبصفة خاصة مجلس الأمن. ونود أن نأمل أن يؤدي هذا التحول في النظام الثنائي القطب للحرب الباردة إلى نظام عالمي يقوم على أساس نهج جماعية واحترام القانون الدولي.

ولقد بدأنا نلمس أن إدراك أنه لا بديل لمعالجة المسائل الحالية عن الدبلوماسية المتعددة الأطراف التي تضطلع الأمم المتحدة بدور مركزي فيها، أخذ يحرز تقدما في هذه الدورة للجمعية العامة. المهم هو أن المنظمة ما زالت تمر

تعزيز مصالح المجتمع الدولي. ولذلك، فإن استخدام حق النقض ضد هذا النوع من التعديل عرضة للتقييد والملاحقة القانونية.

وبعد أن تعاملنا مع هذه المسائل ينبغي أن نكون واضحين تمام الوضوح فيما يتعلق بالنظام الداخلي لمجلس الأمن - وفي حقيقة الأمر أساليب عمل المجلس بصفة عامة - حيث أن النظام الداخلي ذاك لا يوجد فيه الكثير مما يدعو إلى الرضا، بل لا يوجد فيه شيء واحد يدعو إلى الرضا. فهذا النظام الداخلي المؤقت مؤقت إلى حد يكاد معه أن يكون غير موجود. وبالتالي، لدينا نوع من النظام الداخلي الذي يجعل من التدخل عملا جليلا ويجعل من إضعاف الجمعية العامة أمرا مقبولا. إنه انتصار القوة على العقل والقواعد والمنطق. وإن المشاكل الحقيقية التي نواجهها اليوم، وهي تمتد أيضا إلى مشاكل السلم والأمن، هي المشاكل التي تُظهر أن مجلس الأمن ليس حلا وإنما جزءا من المشكلة. فهو بمثابة القيد الذي يمنع التغيير، ويمنع التصدي لمشاكل القرن الحادي والعشرين، وهو قيد على السلام والازدهار في العالم.

ولذلك، فإننا مع زملائنا في مجموعة الأربعة، ومجموعة الأمم الخمس الصغرى - الخمسة الصغار - وفي الاتحاد الأفريقي، وحتى مع زملائنا في مجموعة "متحدون من أجل التوافق"، ومع مجموع الأعضاء على النطاق الأوسع، ولا سيما البلدان النامية، التي نحتاج إلى الاستماع إليها بصفة خاصة، ننوي أن نعمل على إعداد مقترحات جديدة تتصدى للمشاكل بصورة فعلية، وتقدم بالتالي حولا حقيقية، بدلا من الدوران مع طواحين الهواء، ومن العيش في عالم الوهم، والتصدي لمشاكل خيالية بحلول خيالية.

وبالنسبة لنا، فإن الخيار اليوم واضح تماما: إما أن نمضي قدما ونثبت صلتنا بالواقع أو نتقهقر إلى الوراء. والجمعية العامة تشعر بالعنف يصيبها ويحول عظامها إلى

الأفكار التي تحد من امتيازات أعضائه الدائمين الحاليين، بما في ذلك مؤسسة حق النقض في مجموعها، غير مجدية.

وما برحت روسيا من المؤيدين الثابتين لجهود مجلس الأمن الرامية إلى تحسين أساليب عمله، والمشاركين الناشطين في هذه الجهود، بما في ذلك تعزيز شفافية أنشطته وتحسين الحوار مع غير الأعضاء فيه. ونراعي، في تلك الأعمال، على النحو الواجب أحكام وثيقة نتائج اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

وينبغي لنا أن نشيد بالتطورات الإيجابية التي شهدتها السنوات الأخيرة في ممارسات مجلس الأمن. فقد تم بصفة خاصة عمل الكثير في إطار الإجراءات الحالية لإتاحة الفرصة لكل الدول المعنية كي تعرب في الوقت المناسب عن رأيها لأعضاء المجلس، وكي تحصل على معلومات أوفى وأحدث عن أنشطته. والحقائق والبيانات الإحصائية المشار إليها في البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن، السيد ناصر عبد العزيز النصر الممثل الدائم لقطر، غنية عن البيان.

ويقدر أعضاء مجلس الأمن المساهمات الهامة المقدمة من البلدان المساهمة بقوات في إنجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي يشرف عليها مجلس الأمن. وهم يعززون التعاون مع هذه الدول الأعضاء ومع الأمانة العامة. وعلاوة على ذلك، سيتخذ المجلس، عن طريق فريقه العامل المعني بعمليات حفظ السلام، التدابير اللازمة لإشراك البلدان المساهمة بقوات وغيرها من الدول المهتمة بالموضوع على نحو فعال في صنع القرارات المتعلقة بمسائل حفظ السلام.

وما زلنا نرى أن الخبرة الفنية المقدمة إلى مجلس الأمن في الجوانب العسكرية لحفظ السلام ستتحسن عن طريق تنشيط أعمال لجنة الأركان العسكرية، مع الاشتراك المرن في أعمالها من جانب جميع أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات لعمليات حفظ السلام.

بعملية تحديد كي تنكيف ومهام وتحديات عصرنا. كما أن نطاق عملية إصلاح الأمم المتحدة وتعدد هذه العملية يبرزان بجلاء الحاجة إلى الوصول إلى أوسع اتفاق ممكن، ومن المثالي أن يكون هذا في شكل توافق آراء جميع الدول الأعضاء بشأن كامل مسائل الإصلاح. وما فتئ ذلك النهج ينطبق تمام الانطباق على مسألة إصلاح مجلس الأمن التي هي مسألة حساسة.

وما برحت الاختلافات في المواقف بشأن تلك المشكلة عميقة الجذور، ولا يحظى أي نموذج لتوسيع مجلس الأمن حتى الآن بدعم واسع بحق من أعضاء الأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بأن اتخاذ إجراء سابق لأوانه بشأن ذلك الجانب الهام من إصلاح الأمم المتحدة شيء غير مقبول، ومن ناحية أخرى ينبغي أن يستمر البحث عن الاتفاق على أساس الجهود الجماعية الشفافة. ومن مصلحة الجميع فيما يتصل بتوسيع مجلس الأمن، ألا يسمح بأي خطوات سابقة للأوان يمكن أن تؤثر سلباً على مسارات أخرى لعملية إصلاح المنظمة، وعلى فعالية أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى معالجة المسائل الدولية الملحة بوجه عام.

وما زال موقف روسيا القائم على المبدأ بشأن هذه المسألة باقياً كما كان ولم يتغير. فنحن على استعداد لأن ننظر على نحو بناء في أي خيار معقول لتوسيع عضوية مجلس الأمن يقوم على أساس أوسع اتفاق ممكن داخل الأمم المتحدة - اتفاق أوسع من ثلثي أصوات أعضاء الجمعية العامة المطلوب قانوناً لاتخاذ قرار بشأن تلك المسألة.

وما برح تحويل المجلس إلى هيئة أكثر تمثيلاً هدفاً أساسياً، ولكن هذا ينبغي أن يتم دون المساس بفعالية أعماله لأنه الجهاز الذي يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وهذا هو السبب في أننا نؤيد الحفاظ على العضوية الصغيرة للمجلس، وفي أننا مقتنعون بأن

تقرير سنوي أكثر شمولية وتحليلاً إلى الجمعية العامة يقيم أعمال المجلس، بما فيها الحالات التي لم يتخذ فيها المجلس أي إجراء، من أجل دراسته دراسة شاملة ودقيقة.

وفيما يتصل بأساليب عمل المجلس، لاحظنا أنه تم اتخاذ عدد من التدابير في الفترة قيد الاستعراض. وعلى الرغم من أهمية هذه التدابير فإنها لم تف بعد بالطموحات المشروعة للعضوية عامة التي تطالب منذ وقت طويل بأن تكون هناك شفافية حقيقية وتغيير حقيقي في أساليب عمل المجلس. فالشفافية والنزاهة والإنصاف أسس رئيسية ينبغي أن يرسى عليها مجلس الأمن نهجه في الوفاء بالمسؤوليات المخولة له بموجب الميثاق. ومع ذلك، ما زلنا نشهد ميلاً لدى أعضاء دائمين قليلين في المجلس نحو تقويض هذه المبادئ.

وقد استمرت هذه الممارسات في الفترة قيد الاستعراض، بما في ذلك التجاهل المستمر للمادة ٣١ من الميثاق، التي تعطي الحق لأي دولة غير عضو في المجلس في الاشتراك في المناقشات المتعلقة بالمسائل التي تتعلق بها. إن انتهاك ذلك المبدأ يشمل إنكار حق البلدان المعنية في اطلاع المجلس على مواقفها بشأن المسائل التي تؤثر على قرارات المجلس وعلى مصالحها الوطنية المباشرة، أو عدم منحها إمكانية الكلام إلا بعد اتخاذ القرارات. وفضلاً عن ذلك، فإن الإخطار الانتقائي بشأن بعض جلسات المجلس والتردد في عقد إحاطات إعلامية يومية والقيد المفروض على مشاركة العضوية العامة في بعض المناقشات المفتوحة تمثل نماذج أخرى للعيوب المستمرة.

ونرى أن على المجلس، بغية زيادة شفافية عمله وتحسين أساليب عمله، أن يأخذ بعين الاعتبار الجدي الأحكام ذات الصلة من الميثاق فضلاً عن القرارات التي توضح علاقة المجلس بالجمعية العامة والأجهزة الأخرى للأمم المتحدة، وخاصة قرار الجمعية ١٢٦/٥٨. وفي السياق نفسه،

ثمة دليل آخر على الشفافية المنطقية لأعمال مجلس الأمن، وهو تعزيز هيئاته الفرعية المعنية بالجزاءات للحوار مع مجموعة واسعة من البلدان والمنظمات الإقليمية وغيرها من أجل تحسين نظم الجزاءات وكفالة الامتثال الدقيق لعمليات الحظر التي يفرضها مجلس الأمن على صادرات الأسلحة إلى مناطق الصراع.

ونقدر كثيراً الأعمال الهامة التي يضطلع بها الفريق العمل التابع لمجلس الأمن المعني بالوثائق وغيرها من المسائل الإجرائية، الذي يترأسه السفير كيترو أوشيمبا، الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة. وتتجلى إحدى النتائج المحددة لأنشطته في مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2006/507) التي اعتمدت في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦، والتي تعطي سرداً تفصيلياً للتطورات الإيجابية الحاصلة في ممارسات المجلس. وتمثل التجربة الصعبة أحياناً للمشاورات بشأن التدابير المحددة في تلك الوثيقة برهاناً جلياً على أن المبادرات الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس لا تعزز التقدم في إصلاح ذلك الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة إلا إذا حظيت بدعم إجماعي من أعضائه.

وعلى أساس تلك المبادئ، تلتزم روسيا بأن تواصل على نحو بناء تسهيل السعي إلى تحقيق الاتفاق اللازم في هذا المجال، مسترشدة في ذلك بمسؤوليتها كعضو دائم في مجلس الأمن.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية): أود أن أستهل كلمتي بالإعراب عن تقديري للممثل الدائم لقطر لعرضه التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة. ويستحق منا هذا التقرير النظر الدقيق في جميع جوانبه، بما في ذلك شكله ومحتواه.

ونؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لكوبا باسم حركة عدم الانحياز، ونتفق معه على أن من الضروري تقديم

الأمين العام خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان، وبددت سلطته عالميا. وينبغي ألا نفقد الزخم لإصلاح تلك العيوب في مسعانا لإصلاح عمل المجلس.

ويشير التقرير إلى الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن في ما يتعلق بالبرنامج النووي السلمي لجمهورية إيران الإسلامية. ويجب أن نشدد على أن النهج المفروض على مجلس الأمن في تناول هذه المسألة، بعيد كل البعد عن كونه يبرز شواغل المجتمع الدولي، كما هي معلنة، وهو ينتهك الموقف المعلن للأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، الذي انعكس بوضوح في البيانات التي أدلى بها مؤخرا رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز التي يبلغ عددها ١١٨ بلدا، والأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، التي أيدت بوضوح حقوق إيران ورفضت الإجراءات التي اتخذها المجلس. ومما يدعو إلى الاستياء حقا أن ميل أعضاء دائمين معينين إلى إساءة استخدام مجلس الأمن بوصفه أداة لممارسة الضغط منع هؤلاء الأعضاء من النظر في عدة بدائل قدمتها إيران وآخرون كان وما زال في وسعها أن تضمن حقوق إيران وفي الوقت نفسه تحول دون أي احتمال للانحراف عن المسار، وأن تعزز في أثناء ذلك اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية.

كما أن التقرير يشير إلى الحالة في الشرق الأوسط، وخاصة قضية فلسطين، التي ما زالت قيد نظر المجلس. وفي الفترة قيد الاستعراض، تدهورت الحالة على أرض الواقع من جراء العدوان والجرائم الإسرائيلية التي ترتكب ضد السكان في غزة، والضفة الغربية ولبنان، واحتلال إسرائيل المستمر للأراضي الفلسطينية واللبنانية السورية. وتم باستمرار إبطال فعالية المجلس في التصدي لهذه الجرائم بالرغم من خطورتها. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم استخدام حق النقض مرة أخرى ضد مشروع قرارين بشأن المسألة الفلسطينية، وجرى إحباط الجهود الرامية إلى إنهاء العدوان الإسرائيلي

ينبغي أن تراعى مراعاة كاملة المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، وبناء على ذلك، ينبغي أن تبقى الجلسات المغلقة والمشاورات غير الرسمية قليلة إلى أدنى حد بوصفها استثناء حسب ما هو مقصود بها.

وفي الفترة قيد الاستعراض، شهدنا زيادة غير مبررة في عدد حالات تعدي مجلس الأمن على سلطات وولايات أجهزة أخرى للأمم المتحدة. وبالقيام بذلك العمل، نظر المجلس في مسائل لا تمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، أو تقع في نطاق اختصاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. واللجوء السريع وغير اللازم إلى الفصل السابع من الميثاق والتهديد باستخدام الجزاءات أو استخدامها في الحالات التي إما لم يلزم فيها اتخاذ إجراء أو لم تستخدم فيها استخداما كاملا أحكام الفصلين السادس والثامن من الميثاق، يشكل اتجاها خطيرا آخر اتسم به نهج المجلس في ما يتعلق بمسائل بعينها، بالرغم من الآراء الراضية التي تعرب عنها الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

بل إن الأمر الأكثر إثارة للانزعاج هو استمرار واستفحال نمط السلوك من جانب دول معينة ممثلة تمثيلا دائما في المجلس تواصل، من ناحية، دفع تلك الهيئة إلى عدم اتخاذ إجراء، مما يصيبها بالشلل في الحالات التي يلزم فيها اتخاذ إجراء فعلي وعاجل، بينما من الناحية الأخرى، يتم دفع المجلس إلى اتخاذ إجراء غير مبرر في حالات لا تمثل أي تهديد للسلام والأمن الدوليين ولا توفر أي سبب لانشغال المجلس.

ومن المحزن أن هناك اتجاها واضحا بخفض منزلة مجلس الأمن إلى "أداة في صندوق أدوات" دول بعينها، وهذا قول اقتبسه من أحد الأعضاء الدائمين الذي أقر مؤخرا بهذه الحقيقة. وتلك النية والممارسة الخطيرتان ألحقت ضررا كبيرا بمصداقية المجلس وبشرعيته، على النحو الذي حذر منه

الحاضر، وأساليب عمله وعملياته لاتخاذ القرار أبعد ما تكون عن الشفافية والشمول والديمقراطية.

ونظرا لأن المجلس هو الجهاز المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين، فإن من الحتمي لمجلس الأمن أن يعزز شرعيته وفعاليته. ويتعين على المجلس أن يحسن أساليب عمله بحيث يصبح أكثر شفافية ومسؤولية أمام العضوية الواسعة. ويتعين أن يغير تشكيلته من أجل أن يصبح أكثر تمثيلا وديمقراطية. وتفرض الحالة الجغرافية السياسية اليوم توسيع العضوية في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة. وفي ذلك الإطار، ما برحنا ندعم تطلعات ألمانيا والبرازيل والهند واليابان في أن تصبح كل منها عضوا دائما. ونؤيد أيضا التمثيل الكافي لأفريقيا في الفئة الدائمة.

وكما ذكرتم، سيدتي، صباح الأمس ينبغي لنا، على الرغم من أن جهودنا لم تؤد بعد إلى اتفاق، ألا نفقد الأمل في قدرتنا على تحقيق تقدم بشأن تلك المسألة الهامة. ولهذا فإن أملنا الوطيد هو أن يتسنى للجمعية العامة تحت قيادتكم الدينامية في دورتها الحادية والستين أن تصل بإصلاح مجلس الأمن الذي طال انتظاره إلى نتيجة ناجحة. ويود وفدي، في ذلك الصدد، أن يكرر تأكيد أن الاقتراح الذي قدمته مجموعة الأربعة في الدورة الستين يعالج مسائل تنظيمية ومسائل مضمونية في عملية إصلاح مجلس الأمن، كما أنه يمثل أساسا جيدا للعمل نحو إيجاد صيغة تحظى بتأييد أكبر عدد ممكن من الأعضاء.

السيد ياروشفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية):
يرحب وفد بيلاروس، بادئ ذي بدء، بالبيان الذي أدلى به ممثل كوبا باسم حركة عدم الانحياز.

ولا شك في ضرورة الحفاظ على دور مجلس الأمن وتقويته كعنصر أساسي في صون السلام والأمن الدوليين. وهناك حالات كثيرة عمل فيها المجلس على بلوغ تلك

على لبنان وتأخيرها لمدة ٣٤ يوما كاملا. وعلاوة على ذلك، لم يسمح باتخاذ أي إجراء، أو حتى التفكير فيه، لضمان امتثال النظام الإسرائيلي للعديد من قرارات مجلس الأمن التي اتخذت خلال العقود الستة الماضية.

وأود أن أختتم بياني بتناول إصلاح مجلس الأمن. فمن الواضح تماما أن تشكيل مجلس الأمن لا يتطابق مع وقائع اليوم، وأنه ينبغي أن يعالج هذا العيب بشكل شامل. وأثبتت المناقشة في الفريق العامل أنه، بالرغم من إحراز بعض النجاح المحدود في مجال أساليب العمل، ما زال يتعين إحراز تقدم كبير بشأن المسائل الموضوعية مثل حجم المجلس وتشكيله وحق النقض. وما زلنا نؤمن بان على المجلس أن يصبح أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلا وأكثر مسؤولية وأكثر فعالية وفقا لأحكام الميثاق. والعيب في الشرعية الذي من الواضح أن المجلس يعاني منه اليوم لن يجري إصلاحه إلا بتهئية حالة يتم فيها تمثيل البلدان النامية بصورة أكثر عدلا في المجلس، وبالمعالجة الكافية لمسألة تمثيل أكثر من بليون مسلم، وبالاستكمال الوافي لإضفاء الطابع الديمقراطي على المجلس.

السيد بينيو (بوتان) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفدي بإتاحة الفرصة لمناقشة تقرير مجلس الأمن ومسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة بالمجلس. وفي هذا الصدد، نؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لكوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

يشعر وفدي بالقلق لعدم إحراز تقدم يذكر في جهودنا لإصلاح مجلس الأمن. ومن الأهمية بمكان لنا أن نذكر أنفسنا بان أي إصلاح للأمم المتحدة لن يكون مكتملا بدون إصلاح مجلس الأمن. وجميعا نتفق على أن الهيكلة الحالية للمجلس بعيدة كل البعد عن وقائع العالم في الوقت

ويكرر وفد بيلاروس تأكيد موقفه بشأن ضرورة إجراء إصلاح عميق لتكوين مجلس الأمن. ونرى، أن توسيع مجلس الأمن عن طريق إشراك البلدان النامية ينبغي أن يكون عنصرا أساسيا في الإصلاح. وينبغي في رأينا أيضا تخصيص مقعد إضافي في مجلس الأمن لمجموعة دول أوروبا الشرقية.

وينبغي أن يبين تكوين مجلس الأمن على نحو أفضل الحالة الجغرافية - السياسية للقرن الحادي والعشرين. وليس هناك من يرفض تلك الفكرة، بل إن الجميع يوافقون عليها ويستخدمونها. إلا أنه لا يزال يتعين أن تبرز عملية إصلاح المجلس تقديما هذا العام. ويلزم توفر دفعة قوية ودافع هام لتعزيز عملية إصلاح مجلس الأمن.

وتم، في أثناء المناقشة بشأن المفاهيم الحالية للإصلاح، الإعراب مرارا عن فكرة اختيار واحد من هذه المفاهيم كأساس للمزيد من المناقشات. وأشار ممثل الصين، ضمن آخرين، إلى ذلك بالأمس، ونحن نتفق معه في هذا الشأن. إن الحالة تتطلب منا اتخاذ قرار غير عادي. ولماذا لا نستعير الطريقة التي استخدمت في مجلس الأمن أثناء انتخابات الأمين العام؟ فمن الممكن أن تجري الجمعية العامة استطلاعاً أولياً للرأي بشأن كل صيغة مطروحة للإصلاح. وستكون الصيغة التي تحظى بغالبية الأصوات أساساً للمزيد من المناقشات. ومن المؤكد أن عناصر الصيغ الأخرى ستؤخذ أيضاً في الاعتبار في الأعمال اللاحقة بشأن صيغة توسيع المجلس.

لقد حان الوقت للانتقال من الكلام إلى العمل. وينبغي اتخاذ خطوة عملية أولى لتحديد نهج أساسي يغطي بأكبر تأييد من الدول الأعضاء، بما فيها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن. وما أن يتم عمل ذلك، سيكون بوسعنا أن نمضي قدما وبدرجة كبيرة نحو إيجاد مجلس أمن مكيف على النحو الأمثل مع واقع العالم الحديث.

الأهداف النبيلة وحقق نتائج حقيقية، شملت إنقاذ الأرواح، ومنع الصراعات الدولية، واستعادة الاستقرار في مناطق في جميع أنحاء العالم. إلا أن مجلس الأمن لا يزال، في الوقت ذاته، عاجزا عن اتخاذ إجراء في الوقت المناسب لمنع تصاعد الصراع في الشرق الأوسط.

ولا تتطلب الأعمال الفعالة للمجلس ردا سريعا ومتضافرا إزاء زعزعة استقرار العلاقات الدولية في كل أنحاء العالم فحسب، ولكنها تفترض مسبقا أيضا ضرورة اتخاذ قرارات متوازنة في ذلك الصدد. وينبغي أن يكون السعي إلى ردود فعل متوازنة لحالات الصراع البازغة في العلاقات الدولية واحدا من العوامل الحاسمة الأهمية في أنشطة مجلس الأمن. وينبغي أن يؤخذ ذلك في الاعتبار، خاصة في إعداد النهج الرامية إلى حل مسألة البرنامج النووي لإيران. ومن المهم، بالمثل، أن تؤخذ في الاعتبار عند معالجة مشكلة دارفور مواقف جميع الأطراف المهتمة بالموضوع، بما فيها حكومة السودان.

ويتطلب التطور المستمر في الحالة الدولية أن يُعنى مجلس الأمن بالمسائل الإقليمية المعقدة دون أن يصرف اهتمامه عن المسائل الأخرى. ونشعر، في ذلك الصدد، بالقلق إزاء محاولات بعض الأعضاء في المجلس طرح مسائل على المجلس لا صلة لها بصون السلام والأمن الدوليين، ويكون النظر فيها من مسؤولية الجمعية العامة.

ومن المهم مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز انفتاح أعمال مجلس الأمن. وستؤدي الشفافية إلى رفع مستوى الثقة في أنشطته واحترامها. وثمة حاجة إلى زيادة عدد الجلسات العلنية للمجلس التي يمكن لغير الأعضاء في المجلس أن يشاركوا فيها وأن يقترحوا أفكارا لمساعدة مجلس الأمن على اتخاذ قرارات أكثر اتساما بالطابع العملي والفعالية.

في تنفيذ العهد وتحقيق رؤيته الوطنية التي تسعى إلى بناء دولة آمنة وموحدة واتحادية وديمقراطية، تقوم على أساس مبدئي الحرية والمساواة.

أما فيما يتعلق بلبنان، فنحن نؤيد جهود مجلس الأمن المستمرة لإرساء دعائم السلام والاستقرار في البلد. ونؤيد قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) بشأن تعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ونحن ملتزمون بالاضطلاع بدور أساسي في ذلك المسعى.

وفي مكان آخر من آسيا أحرزت أفغانستان تقدما مشجعاً على الجبهة السياسية والأمنية وعلى جبهة التعمير. وعلى الرغم من تلك الدلائل المشجعة، ما زالت الحالة الأمنية المتردية في الجزأين الجنوبي والشرقي من البلد تدعو إلى القلق، وكذلك الزيادة في نشاط جماعة "طالبان" وغيرها من المجموعات المسلحة. ومن الجلي أنه يجب على المجتمع الدولي أن يواصل مساعدة أفغانستان في انتقالها إلى مرحلي السلام والاستقرار. ومن جانبنا، فإن جمهورية كوريا ستحافظ على استمرار وجود القوات التي نساهم بها منذ عام ٢٠٠٢.

ونلاحظ مع التقدير أن مجلس الأمن رد بقوة ويسرعة على الإجراءات التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، باتخاذ قرارين ١٦٩٥ (٢٠٠٦) بشأن إطلاقها للقذائف و ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن تجربتها النووية. ونأمل أن تستجيب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للصوت الموحد للمجتمع الدولي فتتخذ خطوات ملموسة من أجل إحلال السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وخارجها. وفي هذا الصدد، نرحب بالاستئناف المقرر للمحادثات السادسة في بيجين في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، ونأمل أن تبرز المحادثات تقدماً كبيراً صوب بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في لا نووية شبه الجزيرة الكورية.

السيد تشوي يونغ - جن (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود، في البداية، أن أشكر رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، السيد ناصر النصر، سفير قطر، لعرضه التقرير السنوي لمجلس الأمن. وأود أيضاً أن أشيد بجهود الأمانة العامة في إعداد هذا التقرير.

وطبقاً لهذا التقرير، استمر حجم أنشطة مجلس الأمن ونطاقها في الزيادة على امتداد العام الماضي. ونلاحظ مع القلق أن أفريقيا لا تزال ساحة لغالبية المسائل المطروحة على مجلس الأمن.

لقد حدثت بعض التطورات الإيجابية في أفريقيا. إذ يبدو أن ليبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية تسيران على الطريق السليم في الانتقال من الصراع إلى الاستقرار، في الوقت الذي تجري فيه عملية بناء الدولة وتنعزز نتيجة للانتخابات الناجحة الأخيرة. ومع ذلك، لا تزال القلاقل سائدة في أنحاء أخرى كثيرة من القارة. وبصفة خاصة، لا تزال الأزمة الإنسانية مستمرة في منطقة دارفور بالسودان، كما أن التقارير الأخيرة عن تزايد العنف تشير إلى أن الحالة لا تتحسن. وكوت ديفوار منطقة أخرى تثير القلق العميق، حيث لم يتسن مرة أخرى إجراء الانتخابات في الموعد المحدد لها، في الوقت الذي تزداد أوجه القلق. ونأمل أن نرى أوجه تحسن في تلك البلدان على امتداد السنة القادمة.

وأثناء السنة الماضية واصل مجلس الأمن إيلاء اهتمام كبير للحالة في العراق. ولسوء الطالع ما زالت الحالة الأمنية في العراق تبعث على القلق العميق. ونقدر الجهود المستمرة التي يبذلها الرئيس جلال الطالباني، ورئيس الوزراء نوري المالكي، والحكومة العراقية في مجموعها، للتغلب على التحديات الأمنية وغيرها، والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية. ونرحب بالتقدم المحرز بشأن العهد الدولي مع العراق. وما برحت جمهورية كوريا ملتزمة بمساعدة العراق

المتمثل في إصلاح مجلس الأمن. ونتطلع إلى عملية مفتوحة وشفافة للمشاورات والمفاوضات، بغية التوصل إلى أوسع اتفاق ممكن بشأن هذه المسألة الجوهرية. ونأمل أن نتمكن بحكمتنا الجماعية من إصلاح مجلس الأمن بحيث يتمكن من الاضطلاع بولايته بشكل أفضل.

السيد فابورغ - أندرسن (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): أشعر بالامتنان لإتاحة هذه الفرصة لي لأتكلم بشأن المسألة الهامة، مسألة إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه.

لقد أوضح اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بصورة جلية ضرورة إجراء إصلاح عاجل لمجلس الأمن. وقد شهدنا إحراز تقدم بشأن أساليب العمل، ولكن حينما يتعلق الأمر بتوسيع عضوية المجلس فإننا نواجه حالة من الجمود. وبغية كفالة أمم متحدة أكثر كفاءة، فإن هيكلة المجلس وعضويته لا بد أن تعبر عن وقائع القرن الحادي والعشرين. ولا يمكن أن نسمح باستمرار حالة الجمود الحالية. وقد لا يكون الحل الأمثل في متناول اليد، ولكننا في تلك الحالة ينبغي أن نكون على استعداد لقبول حل أقل من درجة الكمال، ما دام ذلك يخدم الغرض الشامل. ولقد آن أوان البحث بكل السبل عن أفكار واقتراحات. وعلى جميع الأطراف أن تبدي مرونة واستعدادا لتقديم التنازلات بغية التوصل إلى توافق في الآراء.

وأود أن أكرر باختصار موقف الدانمرك إزاء إصلاح مجلس الأمن.

على المجلس أن يواصل الاضطلاع بدور حاسم في تعزيز السلام والأمن وحقوق الإنسان والديمقراطية. وبغية القيام بذلك بصورة أكثر فعالية، يلزم كفالة تمثيل أوسع. وبالتالي تؤيد الدانمرك التوسيع الموازي للمجلس بزيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة وإدراج البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء بوصفها أعضاء دائمين.

أود أن أنتقل إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن. تسلم جمهورية كوريا تسليما كاملا بأهمية إصلاح مجلس الأمن في سياق الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. وندعم مجلسا يصبح بعد إصلاحه أكثر فعالية وتمثيلا وشفافية وديمقراطية وخضوعا للمساءلة. ونؤمن بأن هذه المبادئ مشتركة بصورة واسعة بين الدول الأعضاء وأنه ينبغي تطبيقها لا في إصلاح مجلس الأمن فحسب بل أيضا في جهود الإصلاح الشامل للمنظمة بأكملها. وإذا تم التخلي عن أي من هذه المبادئ سعيا لإجراء إصلاح متسرع، فإن الآثار الطويلة الأمد ستكون إضعاف سلطة المجلس وتقويض عملية إصلاح الأمم المتحدة بأسرها.

ونرحب بالمبادرات التي قدمت حتى الآن لتعزيز شفافية أعمال المجلس ومسؤوليتها وشمولها. ونشعر بالسرور إذ نشهد أن هناك سبلا قيد النظر، في إطار المجلس، لتحسين الشفافية وأساليب العمل. ونرحب بهذه التطورات ونؤيد الخطوات التي اتخذها المجلس حتى الآن لتحسين أساليب عمله. وبالبناء على هذا التقدم، نرى أنه يلزم إجراء المزيد من الإصلاح بغية جعل المجلس أكثر شفافية وديمقراطية وكفاءة.

إن إصلاح أساليب عمل المجلس يسير جنبا إلى جنب مع إصلاح عضوية المجلس. وبالنسبة لهذه المسألة، فإننا نشاطر مجموعة "الاتحاد من أجل توافق الآراء" موقفها بأن أفضل طريقة لإصلاح عضوية المجلس تتمثل في زيادة عدد المقاعد غير الدائمة والمنتخبة، وليس بإضافة أعضاء دائمين. ومن شأن اقتراح "مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء" أن يمكن كل منطقة من تصميم ترتيباتها هي بغية ضمان تمثيل جميع الدول الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في مجلس الأمن الموسع.

وتظل جمهورية كوريا على استعداد للحوار مع أي من البلدان الأعضاء الأخرى أملا ببلوغ هدفنا المشترك

زيادة وتحسين التماسك في عمل المجلس والشفافية في عملية صنع القرار السياسي والاعتماد النهائي للنظام الداخلي المؤقت للمجلس؛ وهي مسائل تتطلب إيلاء اهتمام عاجل في إطار عملية الإصلاح.

بالنسبة لوفدي، يتسم تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة (A/60/47)، الذي يعمل منذ عام ١٩٩٣، بأهمية بالغة. فنحن نتابع عمله وقد شاركنا وتكلمنا في اجتماعاته عندما شعرنا أن ذلك كان مناسباً.

إنّ عملية إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن تركز بصورة خاصة على المسائل المتعلقة بأساليب عمل المجلس. وإننا نقدر الجهود التي بذلها المجلس نفسه لتحقيق شفافية أكبر في عملية صنع القرار فيه وتوفير الفرصة فوق ذلك، كما هو الحال عليه الآن، للدول الأعضاء لتتحدث في المناقشات المفتوحة المكرسة لبنود محددة. ونعتقد أنه ينبغي زيادة هذه الفرص لأننا متأكدون من أن هذا النهج يسهم مساهمة كبيرة في مناقشات المجلس.

وأود أن أذكر بالفصل المخصص لتعزيز الأمم المتحدة من تقرير الأمين العام (A/61/1)، لا سيما الفقرة ١٦١ منه التي تقول، "ظللت أؤكد دائماً أن أيّ إصلاح لن يكون مكتملاً دون إصلاح مجلس الأمن".

وخلال مناقشة واعتماد بيان الألفية شارك وفدي وأيد تلك الوثيقة التي طالب فيها رؤساء دولنا وحكوماتنا "بإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه" (القرار ٢/٥٥، الفقرة ٣٠). وبعد خمس سنوات أكدوا على أنّ إصلاح مجلس الأمن كان "عنصراً أساسياً في الجهد الشامل الذي نبذله لإصلاح الأمم المتحدة" (القرار ١/٦٠، الفقرة ١٥٣). ونحن نؤيد كل تلك المبادئ والمفاهيم.

وفضلاً عن ذلك، لا بد من تعزيز أساليب عمل المجلس وشفافيته. ونرحب بالعمل الذي يقوم به المجلس لتحسين أساليب عمله، خاصة الجهود الرامية إلى تعزيز كفاءة وشفافية العمل، فضلاً عن تفاعل أقوى مع الدول غير الأعضاء في المجلس. ونتطلع إلى التنفيذ الكامل لأساليب العمل المحسنة ونناشد المجلس مواصلة استكشاف سبل للمزيد من تعزيز هذه الأساليب.

ولفترة ١٣ عاماً، ظل إصلاح مجلس الأمن مدرجاً في جدول أعمالنا. وآن الأوان للبحث عن أفكار جديدة ولإبداء المرونة ولتقديم التنازلات. ويمكنني أن أؤكد للجمعية على أن الدائمك ستواصل المشاركة بفعالية في الحوار البناء بشأن كيفية إصلاح المجلس.

السيد روميرو - مارتينيس (هندوراس) (تكلم

بالإسبانية): في هذه المناسبة يود وفدي أن يطرح عدة نقاط تتسم بأهمية خاصة لبلدي، مع أخذ صلتها بصون السلام والأمن الدوليين وبعملية الإصلاح في إطار المجلس بعين الاعتبار. ونحن أعضاء مؤسسون في المنظمة، وأيدناها على مدى تاريخها، مع التقيد بقراراتها وتعزيز التسوية السلمية للنزاعات والامتنال للطابع الإلزامي لأعلى محكمة للعدل، وقبل كل شيء، بالامتنال لقواعد القانون الدولي.

أولاً، إننا نعرب عن تقديرنا لتقرير مجلس الأمن، الوارد في الوثيقة A/61/2، الذي تولى عرضه على الجمعية العامة السفير النصر ممثل دولة قطر، رئيس مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. ويبرز التقرير البنود التي تناولها المجلس في الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ ويحدد كمياً هذه البنود ويوضحها.

إن بلدي هندوراس، بوصفه عضواً في حركة عدم الانحياز، يشاطر رئيس حركة عدم الانحياز معظم الآراء التي أعرب عنها أمس بشأن إصلاح مجلس الأمن. وندعو إلى

لأمريكا الوسطى، إلى جانب أصدقائنا، إندونيسيا وإيطاليا وبلجيكا وجنوب أفريقيا.

ختاما، أودّ أن أعرب عن أمل هندوراس في أن ترى منظمة أكثر تعبّر هيتها الرئيسية عن تطلعات شعوبنا بشفافية حقيقية وتمثيل أكثر عدلا ومساواة وفقا للتطور التاريخي لمجتمعنا. ونأمل، بصورة خاصة، أن تكون لدينا المنظمة التي تستطيع تعزيز وصون السلم، السلم الذي نصبو إليه ونبحث عنه جميعنا، السلم الذي هو حلم أطفالنا ونسائنا ورجالنا، بل السلم الذي هو حلم لنا جميعا.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أودّ سديتي الرئيسة أن أتقدم لسعادتكم بجزيل الشكر حقا على إجراء هذه المناقشة بشأن موضوع في غاية الأهمية. ونود أيضا أن نتقدم بالشكر لسفير دولة قطر، ناصر النصر، رئيس مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، على عرض تقرير مجلس الأمن على الجمعية العامة، كما ورد في الوثيقة A/61/2.

إندونيسيا تتفق مع الملاحظات التي أعرب عنها ممثل كوبا باسم حركة عدم الانحياز.

ويسرنا مرة ثانية أن نرحب بتقرير مجلس الأمن الذي قدّم لنا ملخصا عن أعمال المجلس في السنة الماضية فيما يتعلق بولايتيه في مجال السلم والأمن الدوليين. لكنّ التقرير لا يزودنا إلا بصورة وصفية لعمل المجلس. ونحن مدركون للصعوبة والعمل الشاق الذي يتطلبه إعداد التقرير. ومع ذلك، نعتقد أن بمقدورنا حقنه بمزيد من القوة كي يصبح التقرير أكثر تنويرا. ونأمل أن يتضمن التقرير في المستقبل، من بين أمور أخرى، تقييما تحليليا للقضايا التي ينظر فيها المجلس ومناقشة توضيحية للعقبات والفرص التي يواجهها المجلس في تنفيذ قراراته.

إنّ زيادة العضوية في تلك الهيئة ضمن إطار التمثيل الجغرافي العادل، في كلتا الفتتين، ضرورية وينبغي النظر إليها كشيء يساعد المجلس في أن تكون القرارات التي يعتمدها أكثر ديمقراطية وشفافية. وبناء على ذلك، سيكون لتحقيق توافق الآراء المطلوب إسهام أكثر شمولية في تعزيز الأمم المتحدة برمتها.

وينبغي أن يتضمن الإجراء نظرا شاملا جادا ومعقدا في حق النقض سواء من الأعضاء الدائمين الحاليين أو الذين يطمحون إلى العضوية الدائمة. ونوافق على فكرة الحوار المتواصل بين أصحاب الآراء المختلفة بغية تحقيق الهدف النهائي بالتوصل إلى حلّ عن طريق توافق الآراء.

أما بخصوص زيادة العضوية في حدّ ذاتها، فلقد وسّعت منظمنا من آفاقها والوضع في عام ١٩٤٥ لم يكن مساويا للوضع السائد اليوم. وإنّ تعقيد الوضع الدولي والعولمة والتقدم المحرز في تكنولوجيا المعلومات والعديد من التغييرات المذهلة الأخرى التي تجري في العالم قد وضعت بعض الدول الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة في الطليعة فيما يتعلق بأنشطتها على المستويين العالمي والإقليمي في مجالات مثل التعاون الدولي في صون السلم والأمن الدوليين.

وبعد أكثر من عقد من العمل، نشعر بأهمية إعطاء دفعة جديدة لعملية الإصلاح. فبلدان مثل البرازيل في أمريكا اللاتينية والهند واليابان في آسيا وألمانيا في أوروبا إلى جانب التمثيل المناسب لأفريقيا، يمكن أن تسهم في عمل المجلس. ولذلك، نعتقد أنه ينبغي أن تتاح لها الفرصة في المستقبل لخدمة هذه الهيئة البالغة الأهمية في الأمم المتحدة.

ونود أن نتقدم بالتهنئتين للأعضاء غير الدائمين الذين سيمثلون مناطق مختلفة من العالم في الأشهر الـ ٢٤ القادمة، لا سيما جمهورية بنما الشقيقة التي تمثل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والتي هي عضو في منظومة التكامل

وأساليب عمله، شرط اتباع المبادئ الأساسية الوارد ذكرها آنفا.

وما زلنا نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يزيد عدد الجلسات المفتوحة التي تؤخذ فيها آراء الدول الأعضاء في الاعتبار كمدخل في أعمال المجلس، بدلا من ردود الفعل عقب اتخاذ قرارا ما. وستزداد شفافية المجلس أيضا على نحو أكبر إذا ما عقدت مداولاته - التي تعقد أحيانا بدون تحديد موعد مسبق لها أو بإخطارات انتقائية - بطريقة أكثر انفتاحا.

ونرحب بالفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى برئاسة اليابان المقتردة التي نجحت في صياغة تعديلات على أساليب عمل المجلس، على النحو الوارد في الوثيقة S/2006/507. ونرى أن الفريق العامل غير الرسمي يشكل إسهاما تكميليا لتحسين أساليب عمل المجلس.

ونرى أن ثمة حاجة لعقد جلسات أكثر تواترا وانتظاما مع البلدان المساهمة بقوات التي يواجه حفظه السلام التابعون لها أكبر الأخطار في صون السلام، والتي لها منظور فريد بشأن الحالة على أرض الواقع. وسيحدث تحسن أكبر في عملية صنع القرار في مجلس الأمن لو دعا البلدان التي تبث بالقوات إلى إجراء تقييمات منتظمة.

ويجب أن تواصل الجمعية العامة، بصفتها محفلا شاملا بحق، الاضطلاع بدورها الواجب في الشؤون الدولية. وقد تقوم الحاجة إلى أن تفعل ما هو أكثر من ذلك، خاصة عندما يعجز مجلس الأمن عن اتخاذ أي إجراء. وثمة حاجة أيضا إلى أن يتفاعل المجلس عن كثب أكبر وبشكل جوهري مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي له أن يمتنع عن أي تفسير موسع للسلم والأمن الدوليين.

أمّا بخصوص إصلاح مجلس الأمن، فنود أن نؤكد موقفنا من جديد وهو أن الإصلاح إحدى الأولويات التي ينبغي تحقيقها بصورة شاملة كي يتسنى تعزيز مصداقية المجلس وفعاليته. ويرى وفدنا أن مبادئ الديمقراطية والخضوع للمساءلة والمساواة والتوازن الجغرافي ينبغي أن تكون الفلسفة المرشدة لنا في مسعانا لإصلاح المجلس، الذي نرى ضرورة حدوثه بأوسع قدر ممكن من الاتفاق.

وتحتاج عضوية المجلس وأساليب عمله إلى تنقيح جوهري. إلا أنه ينبغي، إذا كانت هناك صعوبات في التوصل إلى تفاهم بشأن توسيع عضوية المجلس، ألا يمنعا ذلك من محاولة إحراز تقدم في المناقشات المتعلقة بتحسين أساليب عمله. ونرى أن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن جانب لا يتجزأ من عملية الإصلاح العامة للأمم المتحدة.

ونود، في ذلك الصدد، أن نشكر السيد فرانك ماجور، سفير هولندا، والسفيرة بوليت بيثيل، سفيرة جزر الباهاما، لقيامهما بمهام نائب رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة في الدورة الستين للجمعية العامة. ومن مسؤوليتنا جميعا الآن أن نسمو على ما بيننا من خلافات وأن نعمل بطريقة بناءة لتحقيق نتائج إيجابية توخيا للمصلحة الأكبر للبشرية. إن المسائل التي همنا لم تكن أكبر مما هي عليه الآن قط.

ولن يكون بوسع المجلس أن يكون فعالا في ممارسته لمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين إلا إذا كان ينظر إليه على أنه منصف ويمثل مصالح الجمهور العالمي. ولهذا فإن النهج الديمقراطي بحق والشفافية والتكوين الجغرافي المنصف، كلها يمكن أن تساعد المجلس على أداء مهامه بموثوقية أكبر وأثر أعظم. وإندونيسيا على استعداد للنظر في مختلف المقترحات بشأن إصلاح المجلس، بما في ذلك إصلاح عضويته

الصراعات أو بروزها، ما زالت كما هي بدون تغيير، في الوقت الذي يبدو أن صراعا مسلحا معيناً يتحرك نحو الحل. ولهذا يجب مواصلة التعاون الدولي لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في القارة الأفريقية. ويجب أن يكون هناك تعاون دائم ومستدام، وليس مساعدات مؤقتة لم يد العون لتلبية الاحتياجات العاجلة للسكان في مجالات الصحة والتعليم والعمالة وفقا للأهداف الإنمائية للألفية.

لا شك في أن عمليات حفظ السلام أداة قيمة للمساعدة على حل الصراعات. إلا أنه ينبغي، وفقا لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، نشر هذه العمليات على أساس المتطلبات الأساسية الأهمية لأدائها لمهامها على نحو سليم، مثل موافقة الأطراف الداخلية في الصراع، والتزاهة في اضطلاعها بولايتها، وعدم استخدام القوة إلا دفاعا عن النفس. ولا يمكن أن تضطلع هذه العمليات بمهام قوة لفرض السلام؛ إذ يجب أن تنفذ أنشطتها بدقة بمقاصد ومبادئ الميثاق، بما فيها الاحترام التام للسيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

ولسوء الطالع، اضطلعت بعثات حفظ السلام في السنوات الأخيرة بمهام تتجاوز طبيعتها، وذلك بقيامها بمهام تتعلق بالتعمير. فهذه الأنشطة من مسؤولية السلطات والشعوب المتضررة. إلا أن هناك تقارير متزايدة عن حالات الاستغلال الجنسي والإساءات التي يرتكبها أفراد هذه البعثات. ويجب أن يأخذ المجلس كل هذا في الاعتبار عند البت في ولايات بعثات حفظ السلام واستعراضها.

وتؤيد فتزويلا بقوة كل القرارات التي تؤكد من جديد المبادئ التي ينبغي أن تشكل أساسا للتسوية السلمية والمنصفة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني - تسوية تؤدي إلى سلم مستقر ودائم في منطقة الشرق الأوسط. ونرى في هذا

وتتطلع إندونيسيا إلى الاضطلاع بدور نشط في مجلس الأمن عندما تتبوأ عضويتها غير الدائمة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر الدول الأعضاء على دعمها لنا وثقتها فينا. ونؤكد من جديد لجميع الدول الأعضاء كامل دعمنا لعملية تعزيز دور الأمم المتحدة في المساعدة على بناء عالم تسوده السلامة والرخاء لكل شعوبنا.

السيد أنزولا كينتو (جمهورية فتزويلا البوليفارية)

(تكلم بالإسبانية): يؤيد وفد جمهورية فتزويلا البوليفارية البيان الذي أدلى به ممثل كوبا باسم حركة عدم الانحياز. ونشكر ممثل دولة قطر على عرضه تقرير المجلس (A/61/2).

نلاحظ أن التقرير ما زال وصفيا فحسب. فهو تجميع زمني للجلسات والوثائق، ولا يتيح إمكانية لتقييم الإنجازات الحاصلة في أعمال المجلس، ومدى تقدمها وتعمدها. ونأمل أن يتسنى للمجلس أن يقدم تقريراً تحليلياً على نحو أكبر يساهم في فهم الطريقة التي تناول بها مختلف البنود المدرجة في جدول أعماله، والطريقة التي وصل بها إلى قراراته، ومبررات عدم نظره في مسائل معينة. ومن ناحية أخرى، يبين التقرير الزيادة المستمرة في حجم أنشطة المجلس ونطاقها.

مرة أخرى، تحتل أفريقيا مكانا بارزا في جدول أعمال المجلس، وكذلك الحالة في الشرق الأوسط. وفيما يتعلق بأفريقيا، ترى فتزويلا أن مسألتَي السلام والأمن ترتبطان على نحو لا ينفصل بمسألتَي التنمية والعدالة الاجتماعية. ونحن مقتنعون بوجوب معالجة الصراعات بطريقة شاملة ومنسقة، مع مراعاة لا البعد الأمني فحسب، وإنما أيضا المتغيرات الأخرى.

ويقلقنا أن نلمس أن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكامنة، والتي تؤدي إلى تفاقم

القانون الدولي. ونحن نرفض استخدام العنف وسيلة لتسوية الصراعات.

مفهوم الدفاع عن النفس ومفهوم التناسب ليسا منفصلين قانوناً. فالأول تبرير، والثاني عنصر من الأول. ولا يمكن أن يكون هناك دفاع عن النفس بدون تناسب، لأنه في حال ارتكاب أعمال فيها شطط في إطار الأعمال الدفاعية، لن يكون استعمال القوة مشروعاً، وإنما سيصبح عدواناً منفصلاً عن أي عمل سابق.

وتهتم فتزويلا أيضاً، بصفة خاصة، بالحالة في جمهورية هايتي الشقيقة. ونحن نشيد بالتقدم المحرز نتيجة للانتخابات التي أجريت في الجزيرة والإسهام الذي قدمته هذه العملية في تحقيق السلام لذلك البلد الكاريبي. ويسعدنا أن نرى أن شعب هايتي، عندما أتيحت له الفرصة، قد اختار مرة أخرى طريق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ونرى أن من الأهمية بمكان تحقيق الاستقرار في الحالة السياسية الهايتية، وكفالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعب هايتي. ولهذا السبب بدأنا تنفيذ برامج تعاونية مع هايتي بالتشاور مع سلطاتها.

ويلحق بلدي أهمية خاصة على إصلاح الأمم المتحدة، الذي يمثل عملية ضرورية، نظراً للحاجة الملحة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على المنظمة. وفي ذلك الصدد، نؤيد الإصلاح السريع لمجلس الأمن، كجزء أساسي من عملية الإصلاح عامة، بغية جعله أكثر تمثيلاً للمجتمع الدولي وللواقع الجغرافي السياسي الحالي، وبغية إعطائه المزيد من المشروعية والديمقراطية، كما هو وارد في إعلان الألفية.

وتود فتزويلا أن تكرر تأكيد أنه ينبغي توسيع عضوية مجلس الأمن في الفئتين الدائمة وغير الدائمة لتحقيق درجة أكبر وأفضل من التمثيل للبلدان النامية. غير أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي ألا يكون قاصراً على زيادة عدد

الصدد أن الأعمال التام للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني أساسي الأهمية. وما زال بلدي يتساءل عن سبب دفع الفلسطينيين ثمن جرائم الحمجية النازية.

في آب/أغسطس الماضي اتخذ مجلس الأمن بسرعة تدعو إلى الاستغراب قرارين يرميان إلى منع التهديدات المحتملة المزعومة للسلام والأمن الدوليين، في حين استغرق منه الأمر أربعة أسابيع لاتخاذ إجراء بشأن الحالة الحقيقية والخطرة في لبنان. وقد أتاحت هذه الأسابيع الأربعة - بتقاعس مدهش من المجلس - الفرصة لارتكاب مذبحه للمدنيين، وتدمير المنشآت والهياكل الأساسية، وأهداف أخرى منها أهداف مدنية. وشهدنا مؤخراً مرة أخرى تقاعس المجلس في وجه الانتهاكات الجديدة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، على نحو ما حدث في مذبحه ٨ تشرين الثاني/نوفمبر في بيت حانون. وفي مواجهة هذا التقاعس من المجلس - بسبب ممارسة أحد أعضائه الدائمين لحق النقض - اضطرت الجمعية العامة إلى أن تضطلع بمسؤولياتها في مجال السلم والأمن الدوليين، وذلك باستئناف دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة لعلاج هذه المسألة، واتخاذ التدابير اللازمة في ذلك الصدد.

ويضطلع مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين. إلا أنه يجب، في حالة عدم اضطراره بمسؤوليته في الوقت المناسب، لسبب أو لآخر، أن تتخذ الجمعية العامة الإجراء اللازم بالسرعة الضرورية، وفقاً للسلطة التي أناطها بها الميثاق. وبهذا نسهم، في ظل ظروف مؤسفة، في إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة.

وتقوم صيانة السلم والأمن الدوليين على أساس افتراض أن العلاقات بين الدول، بغض النظر عن اختلافاتها الأيديولوجية أو الثقافية أو السياسية، ينبغي أن ينظمها الامتثال الدقيق لمقاصد ومبادئ الميثاق واحترام

ما أن تتحقق أهدافها. ونحن نشعر بالقلق لأن المجلس اعتمد أحيانا، تحت ضغط ما، جزاءات في حالات لا تمثل بالضرورة تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ولجأ إلى أحكام المادتين ٤١ و ٤٢ من الميثاق بطريقة سابقة لأوانها، وبدون استنفاد التدابير المتاحة له للتسوية السلمية للمنازعات. وينبغي التخلص من هذا الاتجاه إذا أريد تعزيز مشروعية مجلس الأمن.

وترى فتزويلا أنه ينبغي، في إطار إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة، إلغاء حق النقض. وينبغي، ريثما يتحقق هدف إلغاء حق النقض، وضع صيغ للحد من حالات استخدامه وتقليلها، بما في ذلك وضع آليات يمكن عن طريقها تجنب استخدام حق النقض. فمن غير المقبول أن تمنع معارضة دولة عضو واحدة من ١٩٢ عضوا الأمم المتحدة من اتخاذ إجراءات بشأن مسائل لها أثرها على صيانة السلم والأمن الدوليين، كما حدث فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، خاصة بشأن الهجمات التي نفذها الجنود الإسرائيليون مؤخرا على فلسطين ولبنان.

وتود فتزويلا أن ترى مجلس الأمن يمارس مسؤوليته عن التوصل إلى حلول فعالة للصراعات الدولية، بكفالة احترام القانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بغية تحقيق السلام الذي هو الهدف الأساسي للمنظمة والمجتمع الدولي، على أساس العدالة الاجتماعية والديمقراطية.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود

أن أشاطر من سبقني في الإدلاء بكلمة شكرهم للسيد ناصر عبد العزيز النصر، سفير دولة قطر والرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرضه تقرير مجلس الأمن. ويرى وفدي، الذي سيضطلع بمهامه كعضو منتخب في المجلس في الشهر القادم، أن هذا التقرير زاد حقيقي للفكر.

أعضائه. فمن المهم أيضا أن يتناول مسائل أخرى مثل جدول أعماله وأساليب عمله وعملية صنع القرار فيه.

ويجب أن يحسن مجلس الأمن أساليب عمله، من أجل زيادة اشتراك الدول غير الأعضاء في المجلس، وتعزيز مساءلته، وزيادة الشفافية في أعماله. وينبغي ألا تعقد أي جلسات خاصة إلا إذا كانت هناك ضرورة مطلقة لذلك، وينبغي إجراء المزيد من المناقشات العامة والمفتوحة حتى يتسنى سماع آراء ومساهمات الدول غير الأعضاء في المجلس. ولقد أصبح من المعتاد أن يتخذ أعضاء المجلس قراراتهم مباشرة بعد أن تدلي الدول غير الأعضاء ببياناتها. إلا أنه ينبغي أن يستمع مجلس الأمن أولا لتلك الآراء، ثم يعقد بعد ذلك مشاورات من أجل مراعاة ما سمعه، وبعد ذلك فقط ينبغي اتخاذ القرارات.

وينبغي أن يركز المجلس جدول أعماله على المشاكل التي تتعلق بحق بالتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، وينبغي له أن يتجنب معالجة المسائل التي يمكن أن تمثل تعديا على اختصاصات هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وفي ذلك الشأن، يمثل أي قرار للمجلس بعقد مناقشات رسمية أو غير رسمية بشأن الحالة في أي دولة عضو في الأمم المتحدة أو بشأن أي مسألة لا تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، انتهاكا للمادة ٢٤ من الميثاق. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يلجأ المجلس إلى الفصل السابع من الميثاق إلا كملاذ أخير، وينبغي ألا يلجأ إليه فيما يتصل بالبنود التي لا تمثل بالضرورة تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين.

وعلاوة على ذلك، إن الاستخدام العشوائي للجزاءات ترك أثرا سلبيا على شعوب البلدان التي تفرض عليها الجزاءات، وأثر سلبا على حقوق الإنسان لمواطنيها. وينبغي فرض الجزاءات كملاذ أخير فقط وفي عدد محدود من الحالات، بعد استنفاد الوسائل الدبلوماسية، وينبغي رفعها

عملية ومبتكرة، في مفاوضات ناجحة في سبيل إجراء عملية إصلاح لمجلس الأمن لا تؤدي إلى الفرقة ومن ثم لن تضعف المنظمة، لأنها سيدعمها أوسع اتفاق ممكن بين الدول الأعضاء. وينبغي ألا يكون هناك كاسبون أو خاسرون. بل ينبغي أن يشعر الجميع بأنهم يشاركون في هذه العملية. وينبغي ألا يشعر أحد بأنه استثنى منها. وينبغي أن يشعر الجميع بالارتياح.

ولا شك في أننا نحتاج جميعاً إلى إصلاح مبكر لمجلس الأمن، ونبغى ذلك، على النحو الذي أبرزه قادتنا في اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

ولكن لا شك في أن ما نحتاج إليه ونريده هو إصلاح جيد. فلا يسعنا القيام بمجازفة. وينبغي أن يكون واضحاً لنا جميعاً أنه لا توجد تدريبات في هذا النوع من التمارين. فنحن لا نملك ترف المقامرة. وإننا بحاجة، كما قلت، إلى إصلاح جيد. وسيكون الإصلاح جيداً إذا حسن الوضع القائم اليوم. وسيكون الإصلاح جيداً - وسيكون هذا المعيار الرئيسي - إذا عزز ملكية الأعضاء، مع الأخذ بالاعتبار، بالمناسبة، تشكيل الدول الصغيرة لما يزيد على نصف العضوية وأن مجلس الأمن، وفقاً للميثاق، يفترض به أن يعمل باسمها أيضاً، كما ذكر بذلك العديد ممن تكلموا هنا أمس.

وينبغي أن تكون ملكية الأعضاء ملكية في تحديد تشكيل المجلس، وملكية إجراءاته وملكية نتائجه. ولهذا السبب نحن بحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن كيما يكون شاملاً في كلتا المجموعتين: التوسيع وأساليب العمل. وفيما يتعلق بالجانب الأخير، اسمحوا لي بمجرد أن أذكر بنقطة أثارها بقوة وعن صواب أمس الممثلان الدائمون لسويسرا، السفير مورير، ولليختنشتاين، السفير ونوايزير. واسمحوا لي أيضاً أن أذكر بأهمية الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني

وأود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحتكم لنا فرصة هذه المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن، التي هي مناقشة ينبغي كما أوضحتم عن حق في رسالتكم المؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر، أن نسترشد فيها بوحى من نهج جديد متفتح الذهن.

وعلى غرار ما قلتونه، السيدة الرئيسة بالأمس

”فقد حان الوقت لكي نحري تقييماً واقعياً لكامل هذه المسألة، وينبغي لنا في معرض عمل ذلك أن نكون على استعداد لأن ننظر في هذه المسألة بفكر جديد متفتح حتى يمكننا أن نحرز تقدماً ملموساً“. (انظر A/61/PV.72)

وأود أن أعرب هنا عن امتناني للرئيسين المشاركين للفريق العامل المفتوح العضوية، السفير بيثيل سفير جزر البهاما، والسفير ماجور سفير هولندا، لما قدماه من إسهام بارز يتعين علينا أن نبني عليه.

أنا مقتنع، السيدة الرئيسة، بأنه ينبغي لنا إذا أردنا أن نحقق نتائج بعد عقود من السنين من المداولات، أن نحاول بحق، كما ذكرتم، أن نتبع نهجاً مبتكراً جديداً في بنائنا على الأرضية المشتركة لما هو أساسي الأهمية لكل الأعضاء. وتوجد بالفعل أرضية مشتركة كبيرة إذا نظرنا إلى توقعات الدول الأعضاء - وقد سمعنا عن هذا بالأمس واليوم - بأن يكون هناك تمثيل أكبر من أجل تحقيق توازن في القوة مختلف وأكثر إنصافاً، وتحقيق قدر أكبر من الملكية، ودرجة أكبر من الشفافية، وقدر أكبر من الكفاءة والفعالية، والمزيد من التمكين على الصعيد الإقليمي، وما إلى ذلك.

ونأمل أن توفر لكم هذه المناقشة ومتابعتها، سيدتي الرئيسة، مدخلاً مبتكراً مفيداً ولبنات بنيان مفاهيمية وسياسية تسمح لنا في الأشهر - وليس في السنوات - القادمة بأن ندخل في نهاية المطاف، تحت توجيهكم وبطريقة

وبالطبع، وكما أوضح الممثل الدائم للبرازيل، السفير رونالدو ساردنبرغ، ينبغي لنا أن نتفادى البدء من الصفر. وفي الحقيقة، فإن نتائج المناقشات السابقة توفر لنا نقاط انطلاق هامة لآخر ميل من هذه العملية - وهو دائما الأصعب. وأنا أشير، على وجه الخصوص، إلى ما تمكن الفريق العامل المفتوح باب العضوية من تحقيقه خلال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، عقب ثلاثة اجتماعات رسمية وتسع جلسات من المشاورات غير الرسمية - أي مجموعة من العناصر التي شملها الملحق التاسع من التقرير الوارد في الوثيقة A/58/47. ويمكن أن تقدم لنا تلك العناصر بالتأكيد منهاجا مفيدا لقيادة جهودنا الجديدة الرامية إلى استكشاف خيارات شتى - وكما قال الرئيس مشرف - "مرونة سياسية وإبداع دبلوماسي".

وثانيا، إننا إذ نسير في هذا الطريق الجديد والمبدع ينبغي أن نتفادى ما أعتقد أنه سيشكل خطأ التوصل أولا ضمن كل تجمع، إلى نموذج جديد من اختيارنا بدرجة أو أخرى، ومن ثم الانخراط في مفاوضات. وأعتقد وأشعر، أنه سيكون من الأفضل بكثير، وسيسهل تمهيد السبيل صوب إحراز نتائج ناجحة، إذا شارك كل منا في المراحل الأولى من العملية، في محاولة تسعى لكي نبني معا مختلف عناصر ما يمكن أن يشكل نموذجا جديدا للإصلاح له مقومات البقاء. وأشعر أنه من الأسهل بكثير - حتى وإن كان ذلك عسيرا - أن نصنع معا سيارة جديدة في مصنع واحد بدلا من التفاوض على إمكانية إبرام اتفاق على اختيار نماذج مختلفة في السيارات التي صنعت بالفعل، كل منها في مصنع مختلف.

وثالثا، ومن أجل تيسير تلك العملية، وبغية شحذ الابتكار والتفكير الإبداعي، سنحتاج إلى بيئة ملائمة ومؤاتية - بيئة ينبغي أن تكون في بداية العملية، غير رسمية قدر المستطاع، في سبيل أن يشعر الجميع بالراحة وأن

بإجراءات المجلس برئاسة زميلنا ممثل اليابان. ويجب أن نستمر في البناء على ذلك.

وإذا نجحنا في التصدي، عبر الإصلاح، لعجز الملكية - وهذه هي النقطة الهامة؛ إذ يوجد عجز في الملكية - ستكون النتيجة آنذاك تعزيز مصداقية المجلس وكفاءته وفعاليته. وسيكون لدينا مزيد من التنفيذ، ومزيد من النتائج الملموسة ومزيد من الإنجازات. والمشكلة اليوم تكمن في شعور الدول الأعضاء بأنها مهمشة - ونحن مهمشون. فهي تشعر بحرمانها من صوت حقيقي مما يبعث على الإحباط، ويثبط الحمم، ويثير إحساس بعدم المشاركة والتردد في الالتزام والامتنال. فلا تشعر الدول الأعضاء بأنها تشارك في العملية. وكما قلتم، سيدي، في البيان الافتتاحي لرئاستكم، إن "منظمة الأمم المتحدة مرادف للأمل، والأمل قاعدة للالتزام والتوافق والتعايش المشترك" (A/61/PV.1، الصفحة ٤). وهذا على وجه التحديد هو معناها الحقيقي.

وواقع اليوم هو أن الأحاسيس والمفاهيم "بعدم المشاركة في العملية" تقوض أسس منظمة الأمم المتحدة ذاتها. فلنعمل على تناول تلك الأحاسيس والمفاهيم قبل أن يفوت الأوان.

فكيف سنمضي في عملنا من هنا؟ أولا، أشعر أنه ينبغي لنا ألا ندع الزخم الحالي المؤاتي للإصلاح يتلاشى. فثمة، كما أشعر، فرصة ينبغي ألا نسمح لها بالزوال. وهي فرصة أمل برزت وحظيت باهتمام الدول الأعضاء كافة أثناء مناسبة في ٢٠ أيلول/سبتمبر استضافها الرئيس مشرف والرئيس برودي - وهي مناسبة شرفتها أنت سيدي بحضورك. "جديد" و "مبتكر" و "نهج يستهدف تحقيق نتائج"؛ و "مفتاح الذهن" تلك هي العبارات الرئيسية للمناسبة.

كل منا وإلى إرادتنا في تحقيق تقدم هام، وتجاوز معتقداتنا أو إيديولوجيتنا بغية إحراز تقدم - حتى وإن سرنا ميلين أو ثلاثة أو أربعة أميال.

يتعين علينا أن نهر الشجرة، ولكننا عندما نفعل ذلك، يجب أن تكون لدينا الوضعية المناسبة. ولا أعتقد أن الوضعية الحالية هي الوضعية المناسبة، في هذه المرحلة، لأننا متمسكون بمواقف حكوماتنا، بينما ينبغي لنا أن نفكر بكامل حريتنا. ربما أمكننا أن نفعل ذلك في هذا المبنى، في سياق المشاورات المناسبة، الرسمية أو غير الرسمية، في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية أو بأية صيغة أخرى، شريطة أن تتصف العملية بالشفافية والاشتمالية والانفتاح أمام الجميع.

ولكن ربما يكون مثمرا بقدر أكبر، في هذه المرحلة المبكرة من الحصاد، عقد دورات تقدر زناد الفكر - "سابقة للمشاورات"، إذا شئتم - خارج هذا المبنى، بأحداث تكون، بالطبع، مفتوحة أمام جميع الأعضاء. وقد سبق أن استكشفت هذه الإمكانية مع جامعة كولومبيا ومؤسسة الترويج للأمم المتحدة. ولا أتوقع أي مشاكل كبيرة إذا ارتأت العضوية - أي، نحن جميعا، وأنت، سيدتي الرئيسة - المضي قدما بهذه الفكرة واستكشاف هذا الدرب. وإنني، شخصيا، أؤيدها، نظرا لطابعها غير الرسمي بصورة تامة، وشفافيتها واشتماليتها.

ملاحظة أخيرة. أود أن أذكر بأن الأمين العام كوفي عنان قال لنا مرة أخرى قبل بضعة أيام أن الخيارين المطروحين علينا في هذه المرحلة واضحان جدا. إما أن نختار مواصلة السير، سنة بعد أخرى، والنضال من أجل إصلاح نؤمن بأنه أفضل إصلاح لخدمة مصالحنا الوطنية، أو نختار نهجا تدريجيا أكثر اتساما بالطابع العملي، فنختار، من دون أن نتنازل عن نموذجنا النهائي المفضل، الشكل الواقعي من

يتمكنوا من التجزؤ على تقديم أفكار جديدة. ويتمثل تحدينا بالسماح لتلك الأفكار الجديدة بالظهور والتناسف، بدون خوف من إلزام حكوماتنا في هذه المرحلة المبكرة. وفي الحقيقة، ثمة أفكار عديدة يجري تداولها هنا وهناك، ولكنني متأكد من أنك أنت، سيدتي، تعرفين جيدا وجودها. ومن بين هذه الأفكار الجديدة، اسمحي لي أن أذكر مجرد الأفكار، على سبيل المثال - وأنا أتعهد في ذلك ذكر الأفكار من خارج الاتحاد من أجل توافق الآراء - والتي عممها الممثل الدائم لقبرص، السفير أندرياس مافرويانيس، بصفته الشخصية. وأعتقد أنه لا يسعنا الحصول على ترف عدم مناقشة تلك الأفكار والعمل بشأن قيمتها المضافة المحتملة قبل ضياعها في العملية أو قبل أن يعثرها جمود مفرط.

قبل دقائق قليلة، أدلى زميلنا الهندي، نيرويام سين، ببيان كان، كعهده دائما، بارعا وحافزا للفكر وإبداعا جدا. وقدم صفحة كاملة تحتوي عمليا على كل شيء، وهذا جيد - فأنا أحاول دائما التركيز على ما هو إيجابي - لأنه يعني أنه بإمكاننا أن نبني. وفي بعض الأحيان، كما نعرف، إنه لمن الأسهل بكثير أن نبني أرضية جديدة جرداء من أن نرمم دارا عتيقة كيما تبدو بمظهر أجمل. وقال أيضا، بين جملة أمور، أنه ينبغي لنا أن نحدد أولا المشاكل التي نروم تناولها ومن ثم ننظر في العلاجات التي نتوخاها لتناولها. وأعتقد أن تلك معايير جيدة جدا، ينبغي أن تقودنا في مشاوراتنا. والنقطة هي أن السفير سين قد يكون محقا في قوله إن كل ما قيل عن التناوب والانتخابات وطول الفترات الزمنية هراء. ولكن لنضع تلك الأفكار إزاء المشاكل التي يتعين أن نتناولها. فلعلنا سنخلص، ولن نكتفي بمجرد القول بأنها فعلا، غير وافية. وإن لم تخني الذاكرة، كان السفير وينا وزير، الذي تكلم أمس، قد قال إن المسألة هي مسألة إيمان أو معتقد. وإذا وصلنا إلى طريق مسدود، فسيعود الأمر إلى

التعامل مع شتى المسائل الدولية التي تدخل في اختصاصه. واستنادا إلى ذلك، يمكن للدول التي ليست أعضاء في المجلس أن تنظر بعناية في طرق تحسين كفاءته وفعاليته.

وبالتالي ينبغي للتقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة أن يكون أكثر من ممارسة رمزية أو رتيبة. يجب أن يكون وثيقة مضمونية وليس مجرد ممارسة شكلية. وبعبارة أخرى، لا يكفي أن يتسم التقرير بالحد الأدنى من المواصفات اللازمة لتسميته بالتقرير. والواقع أنه ليس سوى وصف مقتضب يفتقر إلى أي تفاصيل عن عمليات التصويت التي أجريت. إن التقرير يجب أن يكون حلقة الوصل الرئيسية بين الجهازين. وفي المقام الأول، ونظرا للعلاقة الوثيقة بين صون السلام وكل الوظائف الأخرى التي تؤديها الأمم المتحدة، ينبغي للتقرير أن يكون بمثابة أداة عمل تمكن الجمعية العامة من الاضطلاع بدورها بصفتها الهيئة الرئيسية في مجال التداول وصنع السياسة العامة في الأمم المتحدة.

وتقدر غواتيمالا الجهود المبذولة لتحسين السمات الأساسية للوثيقة تحسينا كبيرا. غير أن التقرير ما زال تجميعا وصفيا روتينيا للوثائق، يركز على التسلسل الزمني لما يفعله المجلس ولما يجري في جلساته العلنية. ومن أسف أن التقرير لا يتضمن أي تقييم للصعوبات والنجاحات والنكسات والعراقيل المواجهة في سياق الجهود التي يبذلها المجلس لحسم الصراعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

وعلاوة على ذلك يجب علينا هذه السنة أن نشجب مرة أخرى حقيقة أن التقرير قُدِّم إلينا قبل هذه المناقشة الهامة بأيام قلائل فحسب، مما لا يسهم في إجراء التحليل والتقييم الحقيقيين اللذين كنا نأمل إجراءهما.

ولاحظ وفدي أن المجلس قد تعامل مع مجموعة متنوعة من المسائل أثناء الفترة قيد الاستعراض، مما يثبت التوجه الملموس في السنوات الأخيرة المتسم بزيادة حجم

الإصلاح الذي لن يسبب الفرقه وتتوفر فيه بالتالي مقومات النجاح ويمكنه أن يجتذب دعم العضوية الأوسع - إصلاح سيعود بالتأكيد - كونه لن يسبب الفرقه - بالفائدة على المنظمة. فلنعمل في سبيل الاتفاق على خيارنا المفضل.

السيد بريس غوتيريز (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية):

أود أولا وقبل كل شيء أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لكوبا، الذي تكلم في هذه المناقشة بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. ونود أن نكمل بيانه ببضع فِكْر إضافية عن هذين البندين، اللذين يكتسيان أهمية عظيمة، ولأكرر موقفنا بشأنهما.

ثانيا، أود أن أعرب عن الشكر للسفير ناصر عبد العزيز النصر، الممثل الدائم لدولة قطر، على عرضه، بصفته رئيسا لمجلس الأمن في شهر كانون الأول/ ديسمبر، التقرير السنوي لمجلس الأمن.

لئن كانت هناك صلة واضحة بين البندين اللذين نناقشهما معا اليوم، نود أن نكرر اعتقادنا بأن تقرير مجلس الأمن يكتسي قدرا كافيا من الأهمية يتطلب النظر فيه وحده، خاصة في هذا الوقت، عندما نسعى إلى طرق جديدة لتحسين فعالية الجهاز الرئيسي لمنظمتنا.

نظر الجمعية العامة في التقرير السنوي لمجلس الأمن يتيح فرصة طيبة لعدد كبير من أعضاء المنظمة لتقييم عمل وأداء المجلس أثناء الفترة قيد الاستعراض، استنادا إلى المادتين ١٥ و ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. هاتان المادتان تنصان على أن الجمعية العامة تتلقى تقريرا سنويا وتقارير خاصة من مجلس الأمن وتنظر فيها، وأن تلك التقارير تتضمن سردا بالتدابير التي يكون المجلس قد قرر تنفيذها لصون السلم والأمن الدوليين.

علاوة على ذلك، يتيح تقرير المجلس لكل الدول الأعضاء فرصة لتقييم العمل الدائب التوسع للمجلس في

الزمن، اتجه ينحو فيه مجلس الأمن إلى عقد مناقشات حول مسائل كان النظر فيها تقليديا يتم في أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. إن المناقشات المواضيعية لا تكون مفيدة إلا إذا كانت متصلة مباشرة بولاية المجلس.

ويقدر وفدي بصورة خاصة العمل الذي أنجزه المجلس حول المسائل المتصلة مباشرة بولايته. لكن من الحيوي أن يتصرف أعضاؤه مع الامتثال الدقيق لمقاصد ومبادئ الميثاق، وأن يقاوموا أي محاولة لطرح مسائل لا تشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن على الصعيد الدولي أو الإقليمي.

فيما يتعلق بالتمثيل العادل في المجلس نؤيد الدعوة إلى تجاوز الطريق المسدود في المناقشات المتعلقة بالإصلاح. ومعايير المناقشة معروفة جيدا. تاريخيا أعربنا عن تأييد زيادة معتدلة في عدد الأعضاء غير الدائمين، ولكننا أشرنا مؤخرا إلى أنه يمكننا أن نعيش مع أية صيغة تحظى بتوافق الآراء.

وغواتيمالا ملتزمة التزاما حازما بعملية إصلاح الأمم المتحدة كما يرد في إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥)، وفي وثيقة نتائج مؤتمر القمة عام ٢٠٠٥، (القرار ١/٦٠). ومسألة إصلاح منظومة الأمم المتحدة هي إحدى المسائل التي ولدت أكبر قدر من المناقشة في الشهور الأخيرة في هذه الجمعية. بيد أننا لم نر حتى الآن إحراز أي تقدم كبير فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن. وإننا نقر باتخاذ خطوات مترددة بشأن بعض النقاط التي عرضت في حينه عن طريق مبادرة فريق الدول الصغيرة الخمس - "الخمس الصغيرة".

إننا نعتبر إصلاح مجلس الأمن عنصرا ضروريا ولكنه مرتبط دوما بعملية أوسع: إصلاح المنظمة. ويتطلب نظام الأمن الجماعي التعزيز المتكامل لتعددية الأطراف وللأمم المتحدة. ولذلك، نواصل الرأي في أن إصلاح المجلس ينبغي ألا يركز على مسألة زيادة عدد الأعضاء فقط ولكن ينبغي

ونطاق أنشطة المجلس. فقد عُقدت ٢٥٧ جلسة واعتمد ٨١ قرارا، وأصدر ٦٥ بيانا رئاسيا. وهذا يحد ذاته يعني أن من المهم بوجه خاص اتصاف إجراءات المجلس بالشفافية. ومع مراعاة العواقب البعيدة الأثر لقرارات المجلس، فإن الأعضاء يجب أن يعرفوا ما هي القرارات التي يتخذها المجلس ولماذا يتخذها. وفي حين أن بعض التحسينات قد حصلت بمرور الزمن، فإنه لم يعتمد إلا القليل جدا من الآليات العملية والفعالة للتفاعل مع المجلس بشأن مسائل أساسية.

ومن ناحية أخرى، نرحب بالتوجه نحو زيادة عدد الجلسات العلنية، ويسعدنا أن نرى هذه التوجه يتعزز. ونرحب بتعزيز ممارسة إيفاد بعثات إلى الميدان، مثل البعثة الموفدة إلى وسط أفريقيا وإلى إثيوبيا وإريتريا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، والبعثة الموفدة إلى السودان وتشاد في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ونؤمن بأن هذه الطريقة، بالحصول مباشرة على معلومات واضحة، هي الطريقة المناسبة لفهم الحالة الفعلية في سياقها الصحيح وأبعادها الحقيقية. وهذا ييسر اتخاذ قرارات أفضل وإيجاد حلول ملائمة لكل حالة.

علاوة على ذلك، نشاطر وجهة النظر بأن عقد مناقشات مواضيعية يفيد في تحسين فعالية المجلس. وقد شاركت غواتيمالا بهمة في المناقشات المواضيعية العلنية تلك لأننا نؤمن بأنها تتيح لأعضاء المجلس وأعضاء الأمم المتحدة بصورة عامة طريقة يعبرون من خلالها عن وجهات نظرهم ويقدمون اقتراحات حول مسائل تتعلق مباشرة بعمل المجلس. ولكن ليس واضحا لحد الآن ما إذا كان المجلس يأخذ في الاعتبار التام وجهات النظر تلك عندما يتخذ قراراته.

وكما ذكرنا في وقت سابق، لمس وفدي زيادة تدريجية في حجم ونطاق عمل مجلس الأمن. وفي ذلك السياق تنشاطر القلق المتعاضم حول تجاوز مجلس الأمن التدرجي على صلاحيات الجمعية العامة. ولقد ظهر، بمرور

ولهذا السبب تعيد شيلي التأكيد على ما قالتها كوبا باسم حركة عدم الانحياز وأيضا التوصية الواردة في الفقرة ١٥٤ من وثيقة النتائج (القرار ١/٦٠) لمؤتمر القمة سنة ٢٠٠٥.

”بأن يواصل مجلس الأمن تكييف أساليب عمله بغية زيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس في أعماله، حسب الاقتضاء وتعزيز خضوعه للمساءلة أمام أعضائه وزيادة الشفافية في أعماله“.

ويسعى بلدنا بالمثل إلى تجديد لمجلس الأمن يجعله أكثر تمثيلا وشفافية وفعالية. نحن بحاجة إلى مجلس أمن أكثر ديمقراطية ونجاعة ابتغاء تعزيز مصداقيته.

وشيلي تعيد مرة أخرى التأكيد على دعمها لتطلعات البرازيل وبلدان أخرى إلى شغل مقاعد دائمة في مجلس الأمن بعد إصلاحه، بينما تحافظ على معارضتها التاريخية لحق النقض. وذلك يتمشى مع القيمة الجوهرية التي نوليها لمبدأ المساواة القانونية للدول وإضفاء الطابع الديمقراطي على المنظمة الدولية. وبالتالي، منذ إنشاء الأمم المتحدة، وخلال عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، حافظ بلدي على معارضته لحق النقض.

وستكون شيلي دائما على استعداد للإسهام في بناء توافق الآراء الضروري لتحقيق إصلاح شامل للمنظمة، وللمجلس الأمن على نحو خاص. وتؤيد شيلي بذل جهد للتوصل إلى حل توافقي واتفاق، بما يتمشى مع سياستها في تناول الشؤون التي تفرق بيننا. ويمكن للمنظمة أن تعول على التزامنا ودعمنا. ولا يسعنا أن نضيع فرصة تغيير صرامة المناقشة بشأن مجلس الأمن حتى يمكننا تحسين المجلس وجعله أكثر ديمقراطية.

أن يعالج أيضا بطريقة متكاملة استعراض أساليب العمل وعملية صنع القرار. وأود أن أعيد ذكر اعتقاد وفد بلدي بوجود الحاجة إلى أن يكون مجلس الأمن أكثر مشروعية وأكثر شفافية وأكثر فعالية من أجل التصدي للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم.

وتؤيد غواتيمالا استمرار العمل المفتوح الذي يقوم به مجلس الأمن والذي ييسر الوصول إليه، ابتغاء تحقيق قدر أكبر من الشفافية، حتى يمكنه، وفقا للميثاق، أن يتصرف حقا باسم الدول الأعضاء، وبالتالي في مصلحة المجتمع الدولي، مع مواصلة جميع الدول المعنية للإسهام القيم. وتؤيد فكرة اتخاذ نهج معزز حيال التنسيق المحسن فيما بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل ضمان استمرار عمل المنظمة، ابتغاء ضمان صون وتعزيز السلام وحماية المسؤوليات والسلطات الخاصة لكل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، وفقا للميثاق.

أخيرا، تعيد غواتيمالا التأكيد على التزامها بالمشاركة بنشاط في المناقشات المستقبلية بشأن هذه المسألة.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أحاطب هذه الجمعية ساعات قليلة بعد موت الشخص الذي حكم شيلي فترة طويلة حالكة من حياة بلدي. وهكذا، انتهى فصل محزن من تاريخ شيلي، وهكذا نستطيع، من هذا المنعطف فصاعدا، أن ننظر قدما إلى المستقبل.

إن ما يحضرنا هنا اليوم هو المستقبل على وجه الدقة. وشيلي مشاركة بتصميم في إصلاح عميق للأمم المتحدة، ما يمكن أن يعيد التأكيد على مبادئ وقيم ميثاقها، وبالتالي زيادة مشروعيتها. ولهذا السبب ينبغي لنا أن نحول دون تأخير التصدي للتحدي المتمثل في إصلاح مجلس الأمن، وينبغي لنا أن نركز ليس فقط على التوسيع الضروري لهذه الهيئة، ولكن على تحسين أساليب عملها أيضا.

علينا أن نعزز سلطته عن طريق تكييف تكوينه مع الحقائق الواقعة في عالم اليوم. وتوسيع تكوين المجلس من شأنه أيضا أن يُمكّن من أن يصبح أكثر فعالية، لأن تنفيذ قراراته يتطلب زيادة الالتزام الإنساني والمالي واللوجستي من جانب المجتمع الدولي.

وفرنسا، بدورها، تواصل دعم الخطة التي قدمها السنة المنصرمة فريق الدول الأربع، والتي نعتقد أنها تتمتع بالقدرة المثلى على مواجهة التحديات، بوسائل منها على نحو خاص توسيع فئتي العضوية. وفي هذا السياق، نواصل التأييد الكامل لتطلعات ألمانيا واليابان والهند والبرازيل لأن تصبح دائمة العضوية وللمطالبة أفريقيا بأن يكون لها مكانها الذي تستحقه في ذلك الإصلاح.

ومناقشة تموز/يوليه المنصرم هنا في الجمعية العامة كشفت عن استعداد جديد من جانب الدول الأعضاء لأن تحقق التقدم بشأن هذه المسألة. وعلى الرغم من أننا نعي استمرار المأزق في المفاوضات، فإن فرنسا على استعداد لأن تجري المناقشة مع أي جهة في أي وقت، على نحو شفاف وعلني، بشأن المسألة الحاسمة، مسألة إصلاح مجلس الأمن.

إن إصلاح مجلس الأمن، نظرا إلى مسؤولياته، ضروري وملح. والذين يشجعون ذلك الإصلاح يعرفون أنهم يمكنهم أن يعولوا دائما على اشتراك فرنسا بهمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، السيدة الرئيسة، بأن أرحب بمبادرتكم بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة اليوم لإجراء مناقشة مشتركة للتقرير السنوي المقدم من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة ولمسألة إصلاح مجلس الأمن.

فيما يتعلق بالتقرير (A/61/2) الذي عرضه هذا الصباح ممثل قطر بوصفه رئيسا للمجلس نعتقد أن هذه العملية ذات أهمية مزدوجة. أولا، إنها مهمة لمجلس الأمن نفسه من حيث أنها تُمكّن من تقييم ما حققه خلال سنة. ولكنها مهمة أيضا على نحو خاص للدول الأعضاء كلها بوصف تلك العملية فرصة لإجراء حوار حقيقي داخل الجمعية العامة بشأن الطريقة التي يضطلع بها مجلس الأمن بالمهمة التي أسندتها الميثاق إليه. وحوار كهذا ضروري وهو يسهم إسهاما بالغ الفائدة في عمل المجلس.

أتناول الآن إصلاح مجلس الأمن. يعرف الأعضاء أن فرنسا ملتزمة بالإصلاح الشامل فيما يتعلق بتشكيله وأساليب عمله. وفيما يتعلق بالأخيرة، أساليب عمله، يجب القول إن التقدم الحقيقي قد أحرز هذا العام. وبالتالي، فإن المذكرة الرئاسية (S/2006/507) التي اعتمدت في تموز/يوليه الماضي بعد بضعة أشهر من الأعمال الجماعية الشاقة التي يَسِّرُ إحراز التقدم بشأن عدد معين من المواضيع المحددة، على الرغم من أنه لم يجر بعد تناولها كلها. ومنها أود أن أسلط الضوء على زيادة الشفافية في عمل مجلس الأمن وهيئاته الفرعية، ومدى المشاورات مع الدول المعنية في الأزمات الإقليمية وأهمية إشراك المنظمات الإقليمية.

بيد أن فرنسا تعتقد بأن إصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن من شأنه أن يكون ناقصا دون توسيع المجلس. ومعارضة التغيير هنا ليست خيارا. فبما أن مسؤوليات المجلس بموجب الميثاق تتطلب منه أن يكتف نشاطاته، فيجب